

القوائم المالية المجمعة

المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

عالم جديد احنا أوله

Internal

16710

ebank.com.eg

تقرير مراقب الحسابات

الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات - "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات - شركة مساهمة مصرية - في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرة توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً وكما هو مبين بالإيضاح رقم (٣٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة في ظل تغيير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها للتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم عرض قائمة الدخل المجمعة والإيضاحات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المجمعة وقائمة التدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (أثنى عشر شهراً) مقارنة بالفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ثمانية عشر شهراً) وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق ، وحتى تصبح الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (أثنى عشر شهراً) قابلة للمقارنة فقد تم إضافة قائمة ثالثة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (أثنى عشر شهراً) بقائمة الدخل وذلك استناداً للقررتين ٣٨ ج و ٣٨ د بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية".

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٢٧ فبراير ٢٠٢٣

مراقب الحسابات

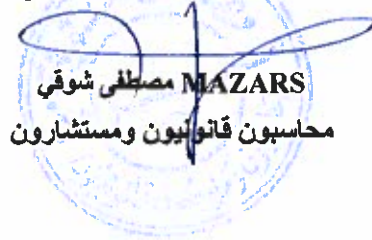
محاسبة / سلوى يونس سيد



رئيس القطاع

الجهاز المركزي للمحاسبة

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي



MAZARS
محاسبون قانونيون ومستشارون

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	إيضاح رقم	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري		
٧,١٠٣,٧٥٤	٩,٨٢٠,٨٩٥	(١٢)	الأصول
٧,٩٢٤,٠٨٥	٩,٩٢٨,٤٧٤	(١٣)	نقدية وأرصده لدي البنك المركزي المصري
٥٩٧,١٥٩	٣٨٠,٦٩٤	(١٤)	أرصده لدي البنوك
٣٤,٩٠٣,٩٣٠	٤٢,٨٥٢,٤٧٧	(١٥)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٧٢,١٢٧	٢٦٨,٣٢١	(١٥)	قروض وتسهيلات للعملاء - بالصافي
			قروض وتسهيلات للبنوك - بالصافي
			استثمارات مالية :
١٧,٧٢٦,٩٠٥	١٥,٨٣٦,٢٤٦	١/(١٦)	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١,٦٥١,٨٤١	١٢,١٠٣,٣٦٦	ب/(١٦)	- بالتكلفة المستهلكة
٦,٨٧٥	٦,٨٧٥	(١٧)	استثمارات مالية في شركات شقيقة
٤٩,٦٤٦	٤٢,٤٧٨	(١٨)	أصول غير ملموسة
٥,٩٤٨,٣٥٢	٥,٦٧٥,١٧٤	(١٩)	أصول أخرى
٩٨٢,١٦٥	١,٠٨٦,٤١٥	(٢٠)	أصول ثابتة
٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧	(٢١)	المخزون
١٠٣	١٥٢	(٢٢)	أصول ضريبية مؤجلة
٧٧,٢٦٩,٣٢٩	٩٨,٣٠٣,٩٥٤		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٢,٥٤٣,٦٩٧	٦,٨٣٤,٦٣١	(٢٣)	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٢,٠٦٩	٤,١٧٢,٨١٨	(٢٤)	عمليات بيع أدون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء
٦٤,٣٠٢,١٤٨	٧٢,٦٨١,٤٣٩	(٢٥)	ودائع العملاء
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	(٢٦)	أدوات دين مصدرة
١,٥٧٧,٥١٨	١,٩٨٨,٢٨٦	(٢٧)	قروض أخرى
١,٦٤١,٤٥٤	٢,٣٢٥,٥٥٩	(٢٨)	التزامات أخرى
١٩٤,٦٣٢	٢٤٩,٠٣٦	(٢٩)	مخصصات أخرى
٦,٦٩٦	٣٧,٨٦٧	(٢٢)	التزامات ضريبية مؤجلة
٤٤,٨٣١	-	(٣٠)	التزامات مزايا التقاعد
٧٠,٣٨٣,٠٤٥	٨٨,٣٣٩,٦٣٦		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
٣,٢٧٣,٦٠٠	٥,٢٧٣,٦٠٠	(٣١)	راس المال المصدر والمدفوع
-	٣٢٧,٣٦٠	(٣١)	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال
٩٧٨,٢٣٦	١,١٠٧,٨٢٧	(٣١)	إحتياطيات
٢,٤٥٥,٣٥٨	٣,٠٦٥,٥١٠		أرباح محتجزة
١٧٩,٠٩٠	١٩٠,٠١١		حقوق الأقلية
٦,٨٨٦,٢٨٤	٩,٩٦٤,٣١٨		إجمالي حقوق الملكية
٧٧,٢٦٩,٣٢٩	٩٨,٣٠٣,٩٥٤		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .
تقرير مراقبي الحسابات مرفق .



أحمد محمد جلال
رئيس مجلس الإدارة

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع
الجهاز المركزي للمحاسبة

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

مراقبا الحسابات

دكتور / أحمد مصطفى شوقي
MAZARS مصطفى شوقي

البيانات عشر شهوراً من ١ يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصري	فترة مالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصري	ثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصري	سنة مالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصري	ثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	يضاح
٥,٩٩٢,١٥٢	٨,٤٢٧,٥٨٦	١,٦٣٧,٢٢٤	٨,٢٠٨,٤٩١	٢,٥٢١,٦٥٦	(٥)
(٣,٩٨٥,٦٢٢)	(٥,٥٢٥,٩٨٥)	(٢,٠٨٤,٦٥٤)	(٥,٠١٢,٩٧١)	(١,٤٧١,٧٤٠)	(٥)
١,٩٩٢,٤٦٠	٢,٨٩١,٦٠١	٥٥٢,٥٨٠	٣,١٩٥,٥٢٠	١,٠٤٩,٩١٦	صافي الدخل من العائد
٥٤١,٢١٠	٧٢٢,١١٢	١٧٥,٤٨٥	٨١١,٢٣١	٢٧٨,٠٠١	(٩)
(١٠٥,٤٨٩)	(١٢٢,٥٩٩)	(٢٥,٥٥٢)	(٢٢٧,٤٠١)	(٦٦,٤٧٢)	(٦)
٤٣٥,٧٢١	٦٩٩,٥١٣	١٤٩,٧٣٣	٥٨٣,٨٣٠	٢١١,٥٢٨	صافي الدخل من الأرباح والصورات
٩,٧٢٢	٩,٩٤٢	-	١٢,٩١٥	٩٦	(٧)
٢٣١,٢٦٥	٢٢٠,٠٦٥	٦٢,٧١٩	٣٥١,٠٩٨	٩٢,٤٣٥	(٨)
٧,١٧٨	٨,٦٩٨	١,٣٣٧	١٢,٨٨٤	٨,٢٩٩	(١٠)
(٦٥٥,٥٥٩)	(٦٦٦,٠٠٨)	(٦١,١٧٢)	(٣١٠,٥٨٧)	(٢٢٢,٤٢٣)	(٩)
(١,٣٢٩,٠٢٤)	(١,٤٥٢,٩٥٨)	(٢٧٧,٩١١)	(١,٧١١,٢٢٣)	(٤٢٢,٩٩٥)	(١٠)
٢٢,٤٨١	٢٢,٢٣٤	(١٦,٤٧٤)	٢٠,٨٩٧	(٨٤,٨٨٥)	(١١)
١,٠٧٠,٢٤٤	١,٦٨٢,٨٤٧	٢٠١,٨١١	٢,١٠٩,٢٣٤	٥٤٢,٠٧١	صافي الربح قبل الضرائب
(١١٥,٩٤٤)	(١٢٩,٥٤٠)	(١٠٥,٨٢٧)	(٧٧٢,٦٦٩)	(١٩٦,٥١٥)	ضرائب الدخل
٢,٨٤٠	(٦٣٠٠٦)	(٤,١٩٠)	٢,٢٣١	١٠٩	الضرائب المؤجلة
١٢٧,١٤٠	١,٠٢٧,٠٠١	١٨٦,٧٩٤	١,٣٣٩,١٩٦	٣٤٥,٦٦٥	صافي أرباح السنة
٦١٠,٥٢٤	١,٠١٦,٣٠١	١٨٢,٦٦٨	١,٣٢٠,٨٨٣	٣٢٥,٨٧٩	يتمثل في: نصيب المساهمين في البنك
١٦,٢٠٦	٢٠,٧٠٠	٤,١٢٦	١٨,٣١٣	٩,٧٨٤	نصيب الأقلية
٥٩٤,٣١٨	١,٠٣٧,٠٠١	١٨٦,٧٩٤	١,٣٣٩,١٩٦	٣٤٥,٦٦٥	

تغير الإيضاحات بنسبة ١٠٠٪ للبيانات المجمعة والبيانات المجمعة.

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

الاحتياطيات											
الإجمالي	حقوق الأقلية	إرباح محتجزة	احتياطي القيمة المعادلة استثمارات مالية بتكلفة العادلة من خلال الدخل الشامل	احتياطي المخاطر البنكية - أصول الت ملكيتها للبنك	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي رأسمالي	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	مبلغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال المنفوع
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
٦,٠٥٢,٠٥٩	١٣,٠٩٠٢	٢,٣٧٤,١٥٣	٢٢٦,١٨٦	١٦,٣٩٤	٩٠٩	١٩٥,٣١٢	٢٥,٧٦٦	٢٤,٩٩٨	٣١٩,٤٣٨	-	٢,٧٢٨,٠٠٠
٩,٥٧٨	-	-	٩,٥٧٨	-	-	-	-	-	-	-	-
٦,٠٦١,٦٢٧	١٣,٠٩٠٢	٢,٣٧٤,١٥٣	٢٤٥,٧٦٤	١٦,٣٩٤	٩٠٩	١٩٥,٣١٢	٢٥,٧٦٦	٢٤,٩٩٨	٣١٩,٤٣٨	-	٢,٧٢٨,٠٠٠
-	-	(٥٤٥,٦٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٤٥,٦٠٠
-	-	(١١٩)	-	-	-	١١٩	-	-	-	-	-
-	١,٧٦٨	(٦,٠٠٠)	-	-	-	-	-	٤,٢٣٢	-	-	-
(٠)	٣,٨٥٣	(١٢٠,٥٦٣)	-	-	-	-	-	-	١١٦,٧١٠	-	-
-	-	(١٢٢,٣٥٠)	-	-	١٢٢,٣٥٠	-	-	-	-	-	-
-	-	١٦,٣٩٤	-	(١٦,٣٩٤)	-	-	-	-	-	-	-
(٨٢,٧٢٢)	-	-	(٨٢,٧٢٢)	-	-	-	-	-	-	-	-
٢,١١٧	-	-	٢,١١٧	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢,٣٢٥)	-	(٥,١٠٣)	-	-	-	-	٢,٧٧٨	-	-	-	-
١٢,٥٠٠	١٢,٥٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩,٢٢٣	٩,٣٦٧	٩,٣٩٠	٤٦٦	-	-	-	-	-	-	-	-
(١٦١,١٤٧)	-	(١٦١,١٤٧)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١,٠٣٧,٠٠٠	٢٠,٧٠٠	١,٠١٦,٣٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦,٨٨٦,٢٨٤	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٥,٣٥٦	١٦٥,٦٢٥	-	١٢٣,٢٥٩	١٩٥,٤٣١	٢٨,٥٤٤	٢٩,٢٣٠	٤٣٦,١٤٨	-	٣,٢٧٣,٦٠٠
٦,٨٨٠,٠١٢	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٤,١٧١	١٦٠,٥٣٩	-	١٢٣,٢٥٩	١٩٥,٤٣١	٢٨,٥٤٤	٢٩,٢٣٠	٤٣٦,١٤٨	-	٣,٢٧٣,٦٠٠
٦,٢٧٣	-	١,١٨٥	٥,٠٨٨	-	-	-	-	-	-	-	-
٦,٨٨٦,٢٨٥	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٥,٣٥٦	١٦٥,٦٢٧	-	١٢٣,٢٥٩	١٩٥,٤٣١	٢٨,٥٤٤	٢٩,٢٣٠	٤٣٦,١٤٨	-	٣,٢٧٣,٦٠٠
٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
-	-	(٣٢٧,٣٦٠)	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٧,٣٦٠	-
-	٨٨٤	(٣,٠٠٠)	-	-	-	-	-	٢,١١٧	-	-	-
(٠)	٥٨٥	(٩٠,٤٣٢)	-	-	-	-	-	-	٨٩,٨٤٩	-	-
-	-	(١٠٨,٠٧٥)	-	-	١٠٨,٠٧٥	-	-	-	-	-	-
-	-	(١,٩١٣)	-	١,٩١٣	-	-	-	-	-	-	-
(٤٨,٦٨٤)	-	-	(٤٨,٦٨٤)	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٣,٣٣٧)	-	-	(٢٣,٣٣٧)	-	-	-	-	-	-	-	-
٨,٦٤٠	٤,٣٤٢	-	-	-	-	-	٤,٢٩٨	-	-	-	-
١,٩٨٣	(٢٣,٢٠٢)	٢٩,٨١٣	(٤,٦٢٧)	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٠٩,٧٦٧)	-	(٢٠٩,٧٦٧)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١,٢٣٩,١٩٨	١٨,٣١٣	١,٢٢٠,٨٨٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩,٩٦٤,٣١٨	١٩٠,٠١١	٣,٠٦٥,٥٠٥	٨٨,٩٧٩	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٣١	٣٢,٨٤٢	٣١,٢٤٧	٥٥٥,٩٩٤	٣٢٧,٣٦٠	٥,٢٧٣,٦٠٠

تخبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها

الفترة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	إيضاح
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
(١٨ شهر)	(١٢ شهر)	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	رقم
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		صافي الأرباح قبل الضرائب
١,٦٨٢,٨٤٧	٢,١٠٩,٢٣٤	
		تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٧٥,١٠٠	١٣٢,٥٧٦	(٢٠)
٥٥,٠٦٢	٣٨,٢٦٤	(١٨)
٢٩٦,٣٩١	٣٤٩,٩٥٧	(٩)
(٢٠,٩٨٦)	(٣,٥٣٨)	(٩)
(١,٧٣٨)	(١,٨١٥)	(٩)
(٤٢٠)	٦٣	(٩)
(١٠,٠٨٧)	٥٦٦	(٩)
١,٩٤٦	(٢٣٦)	(٩)
١,٠٩٨	١٥,٥٨٩	(٩)
٦٢,١٣٨	٧٤,٩٨٣	(٢٩)
(٨,٠٥٩)	(١٠٠,٤٠٩)	(١١)
-	(٢,٨١٦)	
٢٧,١٤٧	(٥١٦,٣٥٩)	
١٨,٧١٨	(٤١,٠٦٣)	(٣٠)
(١,٦٢٦)	٢٣,٣٤١	(٢٩)
(٩,٩٤٢)	(١٢,٩١٥)	
(١٦,٢١٦)	(٩,٥٦١)	
٢,٥٥١,٣٧٤	٢,٥٥٥,٨٦٢	
		صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات
(٣,١٢٣,٦٤٧)	(٢,٦٤٢,٣٣٣)	(١٢)
٦١٦,٣١١	(٦,٤٥٧,٩٨٤)	
(٢,٨٧١)	(١٢٩,٧٥٢)	(١٤)
(٣,٩٢٨,٤٨٨)	(٨,٥١٥,٥٦٠)	(١٥)
(٢٠٥)	-	
(٤,٠٥٩,٨٢١)	(٢٠٥,٠٢٨)	(١٩)
(١,٣٨٧,٦٧٠)	٤,٢٩٠,٩٣٤	(٢٣)
(٨٣٧)	٤,١٥٠,٧٤٩	(٢٤)
٢٠,٣٥٥,١٠٦	٨,٣٧٩,٢٩٢	(٢٥)
٣٤٢,٩٧٤	٤٢٦,١٥٩	(٢٨)
(٥٨٣,٥٨٢)	(٥١٤,٣٢٣)	
(١٢١,٢٤٧)	(٢٦,٢٩٣)	(٢٩)
(٧,٨٨٠)	(٣,٧٨٤)	(٣٠)
١٠,٣٤٩,٥١٧	٨,٠٧,٩٤٠	
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٦٨,٦٥٨)	(٧٧,٥٧٧)	(٢٠)
٢٦,٤٣٠	٤٤٠,٢٠٠	
-	٢,٨١٦	
(٦٧,٠٣٧)	(٣١,١٠٦)	(١٨)
(٧,٦٠٩,١٩٤)	(٤١٢,٧٢٥)	أ(١٦)
٦٩٦,٩٣٣	١٠,٣٢٦,٢٦٥	أ(١٦)
(٣٦٩,٦٠٣)	(١١,١٩٥,٠٠٦)	ب(١٦)
٥٥٢,٢٠٧	١,١٥٨,٧٧٧	ب(١٦)
٩,٩٤٢	١٢,٩١٥	
(٧,٠٢٨,٩٨٠)	٢٢٤,٥٥٩	
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
		مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
		متحصلات من بيع أصول الت ملكيتها
		أرباح رأسمالية
		مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
		مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
		متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
		مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
		متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
		توزيعات أرباح محصلة
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار

الفترة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	إيضاح
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
(١٨ شهر)	(١٢ شهر)	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	رقم
(١٣٥,٣٢٠)	٤١٠,٧٦٨	(٢٧)
(١٦١,١٤٧)	٢,٠١٠,٠٠٠	
-	(٢٠٩,٧٦٧)	
(٢٩٦,٤٦٧)	١٠,٦٢٣	
	٢,٢٢١,٦٢٤	
٣,٠٢٤,٠٧٠	٣,٢٥٤,١٢٢	(٣٣)
٥,٣٨٧,٤١٥	٨,٤١١,٢٣٥	
٨,٤١١,٤٨٥	١١,٦٦٥,٣٥٧	
٧,١٠٣,٧٥٤	٩,٨٢٠,٨٩٥	(١٢)
٧,٩٢٤,٠٨٥	٩,٩٢٨,٤٧٤	(١٣)
٧,٦١٢,٩١٧	١٥,٢١٣,٣٥٧	
(٦,٧٨١,٩٥٤)	(٩,٤٢٦,٤٣٧)	(١٢)
(٧,٤٤٧,٣١٧)	(١٣,٨٧٠,٩٣٢)	
٨,٤١١,٤٨٥	١١,٦٦٥,٣٥٧	

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى
زيادة رأس المال
توزيعات الأرباح المدفوعة
تغير حقوق الأقلية
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل

صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية
رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة المالية
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة المالية

وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
أرصدة لدى البنوك
أذون خزنة وأوراق حكومية أخرى
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الأزمي
أذون خزنة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر

معاملات غير نقدية

مبلغ ١٥٩,٤٦١ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغيير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة والأصول الغير مملوسة

مبلغ ٧٦,٣٢٩ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى احتياطي القيمة العادلة والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والإستثمارات الماليه بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبية الموجلة والأرباح المحتجزة

مبلغ ٢٠,٧٥٥ ألف جنيه مصري قيمة أصول ألت ملكيتها تم تحويلها من قروض وتسهيلات العملاء إلى الأرصدة المدينة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغيير في الأرصدة المدينة وقروض وتسهيلات العملاء

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
(١٨ شهر)		(١٢ شهر)		
<u>الف جنيه مصري</u>	<u>الف جنيه مصري</u>	<u>الف جنيه مصري</u>	<u>الف جنيه مصري</u>	
١,٠٣٧,٠٠١	١٨٦,٧٩٤	١,٣٣٩,١٩٦	٣٤٥,٦٦٣	صافي أرباح السنة
(٣٠,٤٠٦)	(٦,٩٢٦)	(٢٥,١٧٩)	٢٥,٤٦٢	أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٤٨,٣٦٧)	(١٥,٠٦٢)	(١٣٧,٦٧٧)	٨٣,٣٠١	أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٥,٩٢٦	٢,٩٧٤	٥,٨٢٧	٧,٦٨٩	أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٩,٤٠٩)	(٧٥٨)	١٠٣,٧١٨	٦٤,٧٩١	أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٢,١١٧	١٧٠	(٢٣,٣٣٧)	(١٤,٥٧٨)	ضرائب الدخل
٩٥٦,٨٦٢	١٦٧,١٩١	١,٢٦٢,٥٤٨	٥١٢,٣٢٨	صافي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسي بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبي- مركز المدينة - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد أربعة وأربعون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٥٨٠ موظف في تاريخ القوائم المالية. وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على تعديل المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر. إعتد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٣

ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، و يتم الرجوع لمعايير المحاسبة المصرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه القواعد و التعليمات . وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

تم تجميع القوائم المالية للشركات وفقاً لآخر قوائم مالية للشركات التابعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة وغير مباشرة التي للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

نسبة المساهمة %	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بألف جنيه مصري	
٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	شركة إيجيبت كابيتال القابضة
٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	العالمية القابضة للاستثمارات المالية
٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	شركة بيتا الماليه القابضة
٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	الشركة المصرية لضمان الصادرات
٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	المصري للاستثمارات العقارية
٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية
٠,٠٥	٣	٠,٠٥	٣	ايجيبت كابيتال العقارية
٧٥,٠٠	٣٧,٥٠٠	٨٣,٣٣	١١٢,٥٠٠	شركة EBE FACTORS
كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة) والتي تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.				

-نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :-

➤ شركة ايجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة في رؤوس أموالها.

➤ الشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

➤ شركة المصري للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة إيه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات و المنشآت السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموتيلات وإقامة وتملك المنشآت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع و تأجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً و تقديم كافة الخدمات اللازمة و المكتملة لهذه المنشآت و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها من المنشآت التي تزاو أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

➤ شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أوبروي الغردقة - سابقاً - شركة مساهمة مصرية" طبقاً لأحكام القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بناءً علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

➤ شركة أي بي اي للتخصيم:

انشأت طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و خاضعة لاحكام قانون سوق المال و تم قيدها بالسجل التجارى و حصلت على ترخيص مزاوله النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية

و يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما في ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ - المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لآخر ميزانية معتمدة.

ب/٣ - المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - أدون الخزانة

يتم الاعتراف الأولى بأدون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومدىونيات، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

- الإثبات والقياس المبدي:

جميع الإضافات و الاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل و ان الإضافات و الاستبعادات هي إضافة و استبعادا للأصول المالية و التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوائين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبنيا بالقيمة العادلة المضافاً إليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

- التصنيف:

عند الإثبات المبدي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها: بالتكلفة المستهلكة او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

تمثل القروض و المدىونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

*الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الانتمائية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

* الخسائر الانتمائية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغييراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الإثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدي الى تغييرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والنتيجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة و ذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية و ذلك على أساس التغيير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول :

• المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ، يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

• المرحلة الثانية : الخسائر الائتمانية على مدى العمر – غير مضمحلة انتمائياً – بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ، و لكنها ليست مضمحلة انتمائياً ، يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء انتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل ؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردي (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستناداً على المعادلة التالية: (معدل احتمالية الإخفاق x معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردي أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء انتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر " ١- معدل الاسترداد" ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

- التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
 - الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).
 - الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".
 - أيه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفياً.
- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

-المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:
وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على

خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءاً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود أية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء انتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (٦-١).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الإنتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءً على المعايير التالية: -

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية. تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية. تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٤٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. * جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا 	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. 	<ul style="list-style-type: none"> أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم واحد أقصى ٤٠ يوم * متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهرا السابقة. 	قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استنادا على المعايير التالية:

معايير نوعية	معايير كمية	السيان
<ul style="list-style-type: none"> • تعثر المقرض مالياً. • اختفاء السوق النشط للأصل المالي أو أحد الأدوات المالية للمقرض بسبب صعوبات مالية. • احتمال أن يدخل المقرض في مرحلة الإفلاس أو إعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقرض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة. 	<ul style="list-style-type: none"> • درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. • و/أو تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية. 	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> • وفاة أو عجز المقرض. 	<ul style="list-style-type: none"> • تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق. 	قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً والمتناهية الصغر.
	<ul style="list-style-type: none"> • تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق. 	قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

تم تعديلها بناءً على منشور البنك المركزي لتصبح ١٨٠ يوم.

حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ و الذي نص على
أولاً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

١. يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، في حالة وجود مستحقات تساوى أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلاً من ٩٠ يوم وفقاً للتعليمات الحالية).

٢. بالنسبة للعملاء السابق ادراجهم بالمرحلة الثالثة لوجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (٩٠) يوم، يتم ترقيتهم إلى المرحلة الثانية إذا كانت المستحقات تقل عن ١٨٠ يوم، مع استمرار الاحتفاظ بالخسائر الائتمانية المتوقعة المحسبة لهؤلاء العملاء.

٣. يتم ترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة المجنية / المهمشة (حسب الأحوال) والانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم.

ثانياً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة - المنتظمة في السداد وفقاً للمركز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - وجاء تعثرهم نتيجة لتداعيات الأزمة الحالية:

يتعين ترقية هؤلاء العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية مع التأكيد على استمرار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثالثة، إلى أن يقوم العملاء باستيفاء كافة شروط الترقى وفقاً للتعديلات الواردة بالبند أولاً بعاليه، حتى يتسنى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثانية.

ثالثاً : يتم تطبيق كافة ما سبق لمدة ١٨ شهراً اعتباراً من ١٤ ديسمبر ٢٠٢١

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage ٣" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (٣٧، ٥، B٥).

-الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:-

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

(ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

• تقييم نموذج الاعمال

- يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال؛ و هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي تم أخذها بعين الاعتبار:
- السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ، بالإضافة الى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك ،فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

- لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للأصول المالية عند اثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.
- و يوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).
- إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الاستبعاد:-

الأصول المالية

- يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية والملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية. عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الاصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزام جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او الخسائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم اثبات اية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية، يقيم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً في حالة وجود اختلافات جوهرياً في التدفقات النقدية، فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الأصلية قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الأصول المالية الأصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يتم نقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول ولكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.
- الالتزامات المالية
- يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلائه او ألغائه او انتهاء مدته.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوط بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.
- ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي:
 - تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
 - تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
 - تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).
- ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

١/ح - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد" . ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة" .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أُجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

٢/ح - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة" .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

٣/ح - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

٤/ح - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة في تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات في الأسواق أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الاعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفي هذه الحالة لا يتم الاعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة

لكل حالة على حدى، وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المكتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:
- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

ك – إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات

الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفتره التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول المالية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) ببند منفصل ضمن الالتزامات الأخرى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - اضمحلال الأصول المالية

ن/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر اضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أو لا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل. وإذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك. ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

س- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع – الأصول غير الملموسة

١/ع برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف بتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

٢/ع الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها (تتراوح ما بين ٣٣,٣٣% إلى ١٠٠%) ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مزارع المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى. لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

٤٠ سنة	المباني والإنشاءات
١٠-٥ سنوات	أعمال تجهيزات وتكيفات
٢٠ سنة	خزائن حديدية
٨ سنوات	آلات تصوير وفاكس
٥ سنوات	سيارات ووسائل نقل
١٠ سنوات	أجهزة كهربائية
٣ سنوات	أجهزة كهربائية (تليفون محمول)
٣ سنوات	أجهزة الحاسب الآلي
١٠ سنوات	أثاث

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالي ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات

المقدمة بما في ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة اضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير اضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستتجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التآجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الإلتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى .

خ - مزايا العاملين

خ/١ - التزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتببات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن التزامات البنك بسداد مزايا المعاش باعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ التزام إضافي على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ - التزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن التزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم اشتراكات محددة.

ذ - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها

طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ - رأس المال

ظ/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفتره المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظ/٣ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك

لا - أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

على سبيل المثال، بالنسبة للقروض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً

بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوي المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا. يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على

ضمانات في مقابل خطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإبداعات هامشية من الأطراف الأخرى. وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/أ سياسة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري. مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		تقييم البنك
مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	
%١٣,٦٦	%٧٨,٣٣	%١٤,٦٤	%٨٠,٢٣	ديون جيدة
%١٠,٠٣	%١٥,٠٩	%١٩,٢٥	%١٥,٠٩	المتابعة العادية
%٢١,٤٥	%٣,٣٠	%٦,٩٨	%١,١٠	المتابعة الخاصة
%٥٤,٨٦	%٣,٢٨	%٥٩,١٣	%٣,٥٩	ديون غير منتظمة
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق

الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

أولاً: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	ردية	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

ثانياً: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقاً للأنشطة الاقتصادية

قروض غير منتظمة			قروض منتظمة	شروط التصنيف
ردية	مشكوك في تحصيلها	دون المستوى		
اثنا عشر شهراً	تسعة أشهر	ستة أشهر	—	مدة التأخر في السداد
%١٠٠	%٥٠	%٢٠	%٣	المخصص

٥- الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٧,١٠٥,٩٠٣	٩,٨٢٥,١٥٩	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(٢,١٤٩)	(٤,٢٦٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٧,٩٢٤,٠٨٥	٩,٩٢٨,٥٠٩	- ارصدة لدى البنوك
-	(٣٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٥٥٨,٢٥٧	٢١٢,٠٤١	- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين
		قروض وتسهيلات للعملاء
		- قروض لأفراد:
		- حسابات جارية مدينة
٢٨٧,٦٨٩	٢٦٣,٢٧٣	- بطاقات ائتمان
٣٨,٠٨٨	٦٥,٢٧٢	- قروض شخصية
٢,٧٠٦,٨٩٢	٣,٧٨٠,٧٧١	قروض عقارية
١٦٤,١٢٨	٤٢٥,٧٦٥	- قروض لمؤسسات:
		حسابات جارية مدينة
١٩,٣٢٩,٧٧٧	٢٤,٥٠٨,٢٢٠	قروض مباشرة
٨,٠٢٥,٧٠٤	٨,٩٠٩,١٧٦	قروض مشتركة
٥,٨٠١,٢٦٢	٦,٧٤٠,٠١٧	<u>يخصم : إيرادات تحت التسوية</u>
(١٢٠,٩٣٨)	(١٣٤,٣٤٢)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(١,٣٢٨,٦٧٢)	(١,٧٠٥,٦٧٥)	قروض وتسهيلات للبنوك
٧٢,٢٢٦	٢٦٨,٥٢٨	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٩٩)	(٢٠٧)	استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستلمة
١٩,٠٣١,٨٠٨	٢٧,٤٤١,٤٧٦	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٢٤,٨٢٦)	(٣٥,٣٦١)	أصول أخرى (إيرادات مستحقة)
٧٧٩,٧٠١	١,٠٨٥,٦٦٨	
٧٠,٣٤٨,٨٣٨	٩١,٥٧٣,٩٩٢	الإجمالي

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٧,٣٤٢,٠١٤	٩,٦٧٤,٠٣١
١,٨٨٦,١٠١	٢,٧٨٥,٢١٩
٦٠٨,١٣٥	١,٠٢٩,٠١٣
٥٩٧,٣٠٩	٥١٢,٤٠٠
(٧٢٨,٣٤٥)	(٣,٨٠٠,١١٩)
٩,٧٠٥,٢١٤	١٠,٢٠٠,٥٤٣
٢,٦٧١,١٨٤	٣,٠٦٠,٨٠٥
١٢,٣٧٦,٣٩٩	١٣,٢٦١,٣٤٩

خطابات ضمان

الاعتمادات المستندية (استيراد)

الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)

اوراق مقبولة الدفع

يخصم : غطاءات نقدية

الصافي

ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية

إجمالي

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٤,٨٩٠,٠١٨	٤٢,٧٨٤,٤٢٨
٢٦٩,٢١٥	٢٩٧,٧٧٨
١,١٩٤,٣٠٧	١,٦١٠,٢٨٩
٣٦,٣٥٣,٥٤٠	٤٤,٦٩٢,٤٩٤
(١٢٠,٩٣٨)	(١٣٤,٣٤٢)
(١,٣٢٨,٦٧٢)	(١,٧٠٥,٦٧٥)
٣٤,٩٠٣,٩٣٠	٤٢,٨٥٢,٤٧٧

لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال

متأخرات ليست محل اضمحلال

محل اضمحلال

الإجمالي

يخصم: إيرادات تحت التسوية

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

الصافي

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ألف جنيه مصري

التقييم	أفراد		مؤسسات		إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء		
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية		حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة
١- جيدة	٢٦٣,٢٧٣	٥٤,٧١١	٣,٥٢٣,١٨٢	٤٢٠,١٤٨	٣٥,٦٢٠,٠١٨	٦,٧٩٤,٣٨٨	٤,١٧٨,٨٠٣
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	٧,١٦٤,٤١٠	١,٦٩٤,٥٤٨	٢,٥٣٣,٢٢٩
الإجمالي	٢٦٣,٢٧٣	٥٤,٧١١	٣,٥٢٣,١٨٢	٤٢٠,١٤٨	٤٢,٧٨٤,٤٢٨	٨,٤٨٨,٩٣٦	٦,٧١٢,٠٣١

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف جنيه مصري

التقييم	أفراد		مؤسسات		إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء		
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية		حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة
١- جيدة	٢٨٧,٦٨٩	٣٤,٤٥٣	٢,٥٦٩,٧٠١	١٥٩,٩٢٧	٢٨,٣٥١,٢٠١	٦,٠٥١,١٦٨	٣,٦٤٥,١٦٦
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	٦,٥٣٨,٨١٧	١,٥٨٥,٦٨٥	١,٨٦٦,٥١٣
الإجمالي	٢٨٧,٦٨٩	٣٤,٤٥٣	٢,٥٦٩,٧٠١	١٥٩,٩٢٧	٣٤,٨٩٠,٠١٨	٧,٦٣٦,٨٥٣	٥,٥١١,٦٧٨

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرت ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						التقييم
ألف جنيه مصري			أفراد			
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات	قروض مشتركة	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	
٢٣٢,٣٥٦	٢٧,٩٨٥	٥٦,٩٣٠	٤,٢٥٦	١٣٥,٦٨٩	٧,٤٩٦	متأخرات حتى ٣٠ يوم
٦٥,٤٢٢	-	٣,٣٦٤	١,٣٦٢	٥٨,٦١٥	٢,٠٨٠	متأخرات من ٣١ إلى ٩٠ يوم
٢٩٧,٧٧٨	٢٧,٩٨٥	٦٠,٢٩٤	٥,٦١٧	١٩٤,٣٠٥	٩,٥٧٦	الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١						التقييم
ألف جنيه مصري			أفراد			
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات	قروض مشتركة	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	
١٦٦,٤٠٦	٣٧,٠٦٦	٥٤,٦٥٧	٣,١٧٦	٦٨,٤٤٩	٣,٠٥٨	متأخرات حتى ٣٠ يوم
٢٧,٨٨٣	٢٩١	١٦,٧٥٨	-	١٠,٤٤١	٣٩١	متأخرات من ٣٠ إلى ٦٠ يوم
٧٤,٩٢٦	٣٥,٣١١	٦٧	١,٠٢٥	٣٨,٤٤٠	٨١	متأخرات من ٦٠ إلى ٩٠ يوم
٢٦٩,٢١٥	٧٢,٦٦٨	٧١,٤٨٣	٤,٢٠١	١١٧,٣٣١	٣,٥٣٠	الإجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ١,٦١٠,٢٨٩ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ١,١٩٤,٣٠٧ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة وقد بلغت اجمالي القيمة العادلة للضمانات مبلغ ٢٧٧,٢١٩ ألف جنيه

ألف جنيه مصري		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				التقييم
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	مؤسسات		أفراد		
		قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
١,٦١٠,٢٨٩	-	٤٨٤,٢٨٠	١,٠٦١,٧٣٩	٦٣,٢٨٥	٩٨٥	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
١,٦١٠,٢٨٩	-	٤٨٤,٢٨٠	١,٠٦١,٧٣٩	٦٣,٢٨٥	٩٨٥	الإجمالي
ألف جنيه مصري		٣١ ديسمبر ٢٠٢١				التقييم
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	مؤسسات		أفراد		
		قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
١,١٩٤,٣٠٧	٢١٦,٩١٦	٣١٧,٣٨٢	٦٤٠,٠٦١	١٩,٨٦٠	٨٨	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
١,١٩٤,٣٠٧	٢١٦,٩١٦	٣١٧,٣٨٢	٦٤٠,٠٦١	١٩,٨٦٠	٨٨	الإجمالي

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التي تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ٢٠٧,٠٠٠ (فقط مائتان و سبعة مليون جنيه) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢- أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر السنة المالية.

القيمة بالآلاف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	استثمارات في أوراق مالية
استثمارات في اوراق مالية	استثمارات في اوراق مالية	تقييم B
(الدوات دين)	(الدوات دين)	الإجمالي
١٩,٣٠٨,٤٠٨	٢٧,٣٩٥,٢٥٣	
١٩,٣٠٨,٤٠٨	٢٧,٣٩٥,٢٥٣	

٨-أ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان
- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية		القاهرة الكبرى	
		والدلتا وسيناء			
٩,٨٢٥,١٥٩	٣١,٩٦٩	١٣٩,٠١٧		٩,٦٥٤,١٧٤	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(٤,٢٦٥)	-	-		(٤,٢٦٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٩,٩٢٨,٥٠٩	-	-		٩,٩٢٨,٥٠٩	ارصدة لدى البنوك
(٣٥)	-	-		(٣٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٢١٢,٠٤١	-	-		٢١٢,٠٤١	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر :
					قروض وتسهيلات للعملاء :
					قروض لأفراد:
٢٦٣,٢٧٣	١٣,٩٥٤	١١١,٧٦٦		١٣٧,٥٥٣	حسابات جارية مدينة
٦٥,٢٧٢	٣,٨٤١	١٣,٨٨٧		٤٧,٥٤٥	بطلقات ائتمان
٣,٧٨٠,٧٧١	٢٨٦,٥٥٤	١,١٧٨,٥٨٧		٢,٣١٥,٦٣١	قروض شخصية
٤٢٥,٧٦٥	١٠,٧١٥	٨٨,٢٥٢		٣٢٦,٧٩٨	قروض عقارية
					قروض لمؤسسات:
٢٤,٥٠٨,٢٢٠	٣٤٤,٩٦٧	٤,٦٢٢,٦٩٨		١٩,٥٤٠,٥٥٥	حسابات جارية مدينة
٨,٩٠٩,١٧٦	٤٨١,٦٦٦	١,٤٢٠,٥٣٩		٧,٠٠٦,٩٧١	قروض مباشرة
٦,٧٤٠,٠١٧	١٦٦,٤٤٤	١٧٢,٣٧٥		٦,٤٠١,١٩٧	قروض مشتركة
(١٣٤,٣٤٢)	-	(٣,٣٢٠)		(١٣١,٠٢٢)	يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١٧,٨٩١)	(٤٣٤,٥٢٠)		(١,٢٥٣,٢٦٤)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٢٦٨,٥٢٨	-	١٣٢,٤١٦		١٣٦,١١٢	قروض و تسهيلات للبنوك
(٢٠٧)	-	(٨٤)		(١٢٢)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
					استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:
١٥,٣٣٤,٥٦٣	-	-		١٥,٣٣٤,٥٦٣	- أدوات دين
(٣١,٨١٤)	-	-		(٣١,٨١٤)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
					استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
١٢,١٠٦,٩١٣	-	-		١٢,١٠٦,٩١٣	- أدوات دين
(٣,٥٤٧)	-	-		(٣,٥٤٧)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١,٠٨٥,٦٦٨	٤,١٣٥	١٤,٤٩٢		١,٠٦٧,٠٤١	أصول أخرى(إيرادات مستحقة)
٩١,٥٧٣,٩٩٢	١,٣٢٦,٣٥٣	٧,٤٥٦,١٠٣		٨٢,٧٩١,٥٣٦	الإجمالي

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري	قطاع الأفراد و الأنشطة الأخرى	قطاع عالم خارجي ومعاملات دولية	قطاع خاص	قطاع حكومي	
٩,٨٢٥,١٥٩	-	-	-	٩,٨٢٥,١٥٩	تقوية و ارسدة لدى البنك المركزي
(٤,٢٦٥)	-	-	-	(٤,٢٦٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٩,٩٢٨,٥٠٩	-	٢,٤٩٧,٤٢٣	٢٥٣,٥٦٣	٧,١٧٧,٥٢٢	ارصدة لدى البنوك
(٣٥)	-	-	-	(٣٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٢١٢,٠٤١	-	-	-	٢١٢,٠٤١	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
					قروض وتسهيلات للعملاء :
					قروض لأفراد:
					حسابات جارية مدينة
٢٦٣,٢٧٣	٢٦٣,٢٧٣	-	-	-	بطاقات ائتمان
٦٥,٢٧٢	٦٥,٢٧٢	-	-	-	قروض شخصية
٣,٧٨٠,٧٧١	٣,٧٨٠,٧٧١	-	-	-	قروض عقارية
٤٢٥,٧٦٥	٤٢٥,٧٦٥	-	-	-	قروض لمؤسسات:
					حسابات جارية مدينة
٢٤,٥٠٨,٢٢٠	١,٢١٥,٣٧٥	-	٢٢,٥٨٢,٩٨١	٧٠٩,٨٦٥	قروض مباشرة
٨,٩٠٩,١٧٦	٤٨٧,٨٣١	-	٨,٤٢١,٣٤٥	-	قروض مشتركة
٦,٧٤٠,٠١٧	-	-	٣,٣٩٨,٤٩٠	٣,٣٤١,٥٢٧	يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١٣٤,٣٤٢)	-	-	(١٣٤,٣٤٢)	-	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(٧,٤٩٥)	-	(١,٦٤٣,٧٤٣)	(٥٤,٤٣٧)	قروض و تسهيلات للبنوك
٢٦٨,٥٢٨	-	٢٦٨,٥٢٨	-	-	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(٢٠٧)	-	(٢٠٧)	-	-	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
					- أدوات دين
١٥,٣٣٤,٥٦٣	-	-	٢٢٤,٦١٣	١٥,١٠٩,٩٥٠	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(٣١,٨١٤)	-	-	(١,٧١٠)	(٣٠,١٠٤)	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
					- أدوات دين
١٢,١٠٦,٩١٣	-	-	-	١٢,١٠٦,٩١٣	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(٣,٥٤٧)	-	-	-	(٣,٥٤٧)	أصول أخرى (إيرادات مستحقة)
١,٠٨٥,٦٦٨	١,٠٧٦,٥٨٤	-	٩,٠٨٤	-	
٩١,٥٧٣,٩٩٢	٧,٣٠٧,٣٧٧	٢,٧٦٥,٧٤٥	٣٣,١١٠,٢٨١	٤٨,٣٩٠,٥٨٩	الإجمالي

ب) خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلباً على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، وتوظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.
- ويطبق البنك الأسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظه المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على حده ثم جمعها للوصول إلى المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقاً للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.
- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا احتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الاقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

- تعطي اختبارات الضغط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ولخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية مؤزعة بالعملات المكونة لها

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

د- إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -
 - الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات

(مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نص رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ ميوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع

إخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل ٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	رأس المال
٦,٧٣٢,٧٦٦	٩,٥٩٧,١٧٥	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
٣,٢٧٣,٦٠٠	٥,٦٠٠,٩٦٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٨٠٧,٨٠١	٨٩٤,٧٩١	الاحتياطيات
١,٤٧٤,٨٣٣	١,٦٣٦,١٣٥	الأرباح المحتجزة
١٦٤,٩٥٢	١١٠,١٤٤	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
٧١١,٦٤١	٩٤٤,٦٠١	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
١٢,٥٠٤	١٨,٦٨٦	حقوق الأقلية
(٩٣,٦١٩)	(١١٠,٩٣٣)	إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى
٦,٣٥١,٧١٢	٩,٠٩٤,٣٨٥	إجمالي الشريحة الأولى
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
٣٧٠,٩٥٦	٤٩٢,٦٩٢	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة
٣٨١,٠٥٤	٥٠٢,٧٩٠	إجمالي الشريحة الثانية
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر:
٤٣,٤٦٣,٣٧٠	٥٥,٨٧٦,٧٧٧	إجمالي مخاطر الائتمان
٤٣,٦١٣	٢٠٨,٥٧٣	إجمالي مخاطر السوق
٤,١٠٧,٢٣١	٤,٠٧٢,٨٨٩	إجمالي مخاطر التشغيل
٤٧,٦١٤,٢١٤	٦٠,١٥٨,٢٣٩	إجمالي
١٤,١٤%	١٥,٩٥%	معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية - مع الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل (%)

بناءً على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزي المصري بخصوص الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية إلى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالي أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣% ، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ .

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	رأس المال المصدر ومدفوع
٣,٢٧٣,٦٠٠	٥,٦٠٠,٩٦٠	الاحتياطيات
٨٠٧,٨٠١	٨٩٤,٧٩١	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
١٦٤,٩٥٢	١١٠,١٤٤	الأرباح المحتجزة
١,٤٧٤,٨٣٣	١,٦٣٦,١٣٥	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
٧١١,٦٤١	٩٤٤,٦٠١	حقوق الأقلية
١٢,٥٠٤	١٨,٦٨٦	إجمالي الاستيعادات من رأس المال الأساسي
(٩٣,٦١٩)	(١١٠,٩٣٣)	إجمالي الشريحة الأولى
٦,٣٥١,٧١٢	٩,٠٩٤,٣٨٥	التعرضات داخل وخارج الميزانية:
		إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
٧٦,٧٥٦,٠٧٧	١٠١,٦٢٣,٣٧٥	إجمالي التعرضات خارج الميزانية
٨,٢٨٤,٧٨٠	١٠,٥٩٠,٠١٩	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
٨٥,٠٤٠,٨٥٧	١١٢,٢١٣,٣٩٤	نسبة الرافعة المالية (%)
٧,٤٧%	٨,١٠%	

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- صافي الدخل من العائد

الأثنى عشر شهراً من ١ يناير إلى ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
(١٢ شهر)	(١٨ شهر)	(١٢ شهر)	(١٢ شهر)	(١٢ شهر)	
٣٠٢١ ديسمبر	٢٠٢١ ديسمبر	٢٠٢١ ديسمبر	٢٠٢٢ ديسمبر	٢٠٢٢ ديسمبر	عقد القروض والإيرادات المشابهة من :
٣,٧٦٦,٨٩٤	٥,٤٣٤,٢٦٦	٩٧١,١٢٥	٥,٠١٢,٨٩٠	١,٥١٢,٢٦٧	- قروض وتسييلات للعملاء
٥٨٠,٠٧٤	٨٩٨,٣٠٠	١٥٧,٨٠٥	١,٠٧٠,١٨٤	٤١٢,٣٣٥	- أذون الخزانة
١,٣٦٧,٣٤٤	١,٧٨٠,٦١٦	٤١٢,٣١٠	١,٦٠٤,٠٠٩	٤١٩,٢٦٤	- سندات الخزانة
٢٧,٢٩٠	٣٠,٦٦٤	٦,٥٢٨	٢٨,١٨١	٨,٦٥١	- سندات الشركات
١٩٨,٤٥٦	٢٣٥,٧٩٠	٧١,٥٣٥	٤٦٩,٩٦٤	١٥٤,٨٦٩	- ودائع وحسابات جارية
٥٢,٠٩٤	٤٧,٩٥٠	١٧,٩٣٠	٢٣,٢٦٣	١٤,٢٧٠	- أخرى
٥,٩٩٢,١٥٢	٨,٤٢٧,٥٨٦	١,٦٣٧,٢٣٤	٨,٢٠٨,٤٩١	٢,٥٢١,٢٥٦	إجمالي
					تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
					ودائع وحسابات جارية:
(٢٣٥,٤٧٦)	(٣٧٢,٦١٣)	(٤٥,٠٢٦)	(٣٥٥,٧٩٨)	(١٢٤,٧٧٦)	- للبنوك
(٣,٧١٠,٧٢٠)	(٥,٠٧٧,٧٨٢)	(١,٠٢٤,٨٠٢)	(٤,٤١٤,٦٣٦)	(١,٢٢٤,٦٦٣)	- للعملاء
(٣٩,٣٨٧)	(٢٤,٧٥١)	(٨,٩٤١)	(٦٢,١٢٦)	(٢٤,١٣٥)	- قروض أخرى
(١١,٩٤٢)	(١٩,٦٧٢)	(٦,٩٣٠)	(١٨٠,٤١١)	(٩٨,١٦٦)	- عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء
(١,١٦٧)	(١,١٦٧)	١,٠٤٤	-	-	- أخرى
(٣,٩٩٨,٦٩٢)	(٥,٥٣٥,٩٨٥)	(١,٠٨٤,٦٥٤)	(٥,٠١٢,٩٧١)	(١,٤٧١,٧٤٠)	إجمالي
١,٩٩٣,٤٦٠	٢,٨٩١,٦٠١	٥٥٢,٥٨٠	٣,١٩٥,٥٢٠	١,٠٤٩,٩١٦	صافي

٦- صافي الدخل من الاعتاب والعمولات

الأثنى عشر شهراً من ١ يناير إلى ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
(١٢ شهر)	(١٨ شهر)	(١٢ شهر)	(١٢ شهر)	(١٢ شهر)	
٢٠٢١ ديسمبر	٢٠٢١ ديسمبر	٢٠٢١ ديسمبر	٢٠٢٢ ديسمبر	٢٠٢٢ ديسمبر	إيرادات الاعتاب والعمولات :
٤١٣,١٨٠	٥٩٦,٠٠٩	١١٩,٢٥٢	٦٥٠,٠٩٧	٢٠٤,٥٣٩	- الاعتاب والعمولات المرتبطة بالائتمان والتشغيل
٢,٠٥٥	٢,٤٦٢	٣١٥	٢,٥٣٦	٣٠٢	- ائتاب أعمال الأمانة والحفظ
١٢٥,٩٧٥	١٦٣,٦٤٢	٥٥,٩١٨	١٥٨,٥٩٨	٧٣,١٦٠	- ائتاب أخرى
٥٤١,٢١٠	٧٦٢,١١٢	١٧٥,٤٨٥	٨١١,٢٣١	٢٧٨,٠٠١	إجمالي
					مصروفات الاعتاب والعمولات
(١٠٥,٤٨٩)	(١٣٢,٥٩٩)	(٣٥,٧٥٢)	(٢٢٧,٤٠١)	(٦٦,٤٧٣)	- ائتاب أخرى مدفوعة
(١٠٥,٤٨٩)	(١٣٢,٥٩٩)	(٣٥,٧٥٢)	(٢٢٧,٤٠١)	(٦٦,٤٧٣)	إجمالي
٤٣٥,٧٢١	٦٢٩,٥١٣	١٣٩,٧٣٣	٥٨٣,٨٣٠	٢١١,٥٢٨	صافي

٧- توزيعات أرباح	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
٩٦	-	١٢,٩١٥	٩,٩٤٢	٩,٧٣٢	٩,٧٣٢
٩٦	-	١٢,٩١٥	٩,٩٤٢	٩,٧٣٢	٩,٧٣٢

استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر

٨- صافي دخل المتاجرة	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
٧٩,٥٨٥	-	١٩٩,٨٦٤	٣١,٥٢١	٢٠٣,٦٩٣	١٣٤,٤٠٧
-	-	-	-	٢٠٥	-
١,٩٧٥	٦٧,٧٠٤	٤٦,٥١٥	٤,٨٥٣	٣٢,٦٦٥	٢٤,٢٨٨
٥,٨٣١	٤٦,٥١٥	٤٦,٥١٥	١٨,٨٣٤	٤٨,٠٩٥	٤٤,١٦٧
٦,٠٤٤	٤٠,٠١٤	٤٠,٠١٤	٨,٥١١	٤٥,٣٦٧	٣٣,٤٠٤
٩٣,٤٣٥	٣٥٤,٠٩٨	٣٥٤,٠٩٨	٦٣,٧١٩	٣٣٠,٠٢٥	٢٣٦,٢٦٥

أرباح التعامل في العملات الأجنبية
أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات
أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
أنوات دين استثمارات مالية بغرض المتاجرة
اجمالي دخل المتاجرة

٩- عبء الاضطلاع عن خسائر الائتمان	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
(٢٦١,٣٦١)	(٣٤٩,٩٥٧)	(٦٧,٨٣٣)	(٢٩٦,٣٩١)	(٢٦٥,٣٢٥)	(٢٦٥,٣٢٥)
٩,٨٦٥	٣,٥٣٨	٦,٤٤٦	٢,٩٨٦	(٤١٧)	(٤١٧)
٦٨٧	١,٨١٥	٨٨٣	١,٧٣٨	٢,٢٢٥	٢,٢٢٥
٧٣٧	(٦٣)	١٥٩	٤٢٠	(٥٩)	(٥٩)
(٢٦٧)	(٥٦٦)	٢٤٩	١,٠٠٨٤	٤٦	٤٦
(١,٥٨١)	٢٣٦	٢٤	(١,٩٤٦)	(٩٢٨)	(٩٢٨)
(١,٠٥٠٣)	(١٥,٥٨٩)	(١,٠١٠١)	(١,٠٩٨)	(١,١٠١)	(١,١٠١)
(٢٦٢,٤٣٣)	(٣٦٠,٥٨٧)	(٦١,١٧٣)	(٢٦٦,٢٠٨)	(٢٦٥,٥٥٩)	(٢٦٥,٥٥٩)

الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان
الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان الخزينة الحكومية
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزينة الحكومية
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأنوات دين شركات
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المبنية الأخرى

١٠- مصروفات ادارية	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
(٢١٥,٣٥٧)	(٧٦٥,٨٠٧)	(١٧٠,٤٨٨)	(٨٧١,٦٩١)	(٦٠١,٠٩١)	(٦٠١,٠٩١)
(٨,٢٦٧)	(٣١,٥٦٠)	(٦,٧٣١)	(٣٧,٢٢١)	(٢٦,١٥٥)	(٢٦,١٥٥)
(٩,٥٣٠)	(٣٦,٦٥٢)	(٨,١٦٧)	(٥٠,٢٧٦)	(٣٣,٧٤٢)	(٣٣,٧٤٢)
(١٤,٣٧٠)	(٦١,٠٥٤)	(١٤,٧٦٩)	(٨٢,٠٩٤)	(٥١,٦٩٦)	(٥١,٦٩٦)
(٤٩,٨٤١)	(١٦٤,٥٢٦)	(٣٤,٠٢٧)	(٢٠٧,٧١٤)	(١٣٨,٢٣٦)	(١٣٨,٢٣٦)
(١٤,١٥٨)	(٣٨,٤٤٤)	(٨,٩٢٠)	(٣٧,٦٥١)	(٣٠,٥٣٩)	(٣٠,٥٣٩)
(٢,٠٠٧٤)	(١٣٣,٣٤٠)	(٢٠,٢٢١)	(١١٨,٦٢٨)	(٨٩,٩٢٧)	(٨٩,٩٢٧)
(٣,٠٧٠)	(١١,٥٣٥)	(١,٨٢٠)	(١١,٢٥٥)	(٧,٩٤٤)	(٧,٩٤٤)
(٩١,٩٩٩)	(٢٩٧,٥٦٣)	(٦٩,٥٧٣)	(٣٠٦,٢٦٥)	(٢٢٥,٩٣٠)	(٢٢٥,٩٣٠)
(٤٧,٣٢٩)	(١٧٠,٨٤٠)	(٤٣,١٩٤)	(٢٣٠,١٦٢)	(١٦٣,٧٧٤)	(١٦٣,٧٧٤)
(٤٧٣,٩٩٥)	(١,٧١١,٣٢٣)	(٣٧٧,٩١١)	(١,٩٥٢,٩٥٨)	(١,٣٦٩,٠٣٤)	(١,٣٦٩,٠٣٤)

أجور ومرتبات
تأمينات اجتماعية
نظم الاشتراكات المحددة
نظم المزايا المحددة
مصروفات العمليات
مصروفات الاتصالات
مصروفات الاعمال
مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات
مصروفات الخدمات
مصروفات اهلاك الاصول
الاجمالي

* المتوسط الشهري لإجمالي المرتبات والمكافآت التي تقاضاها أكبر عشرون موظف بالبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يبلغ ٤,٨٨٨ ألف جنيه مصري

الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى :
٣,٧١٥	١٤,١٧٩	٦٠٤	(١١٧,٠٣٧)	(٨٧,٤٤٩)	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي يخضع للمتاجرة أو الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٥٣,٨٨٣	٧٩,٢٨٩	١٣,٣٤٩	٥٣,٢٥٥	١٤,٧٨٢	إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير
١١٥	٢٢٠	٥٦	١١٨	٦٢	إيرادات خدمات قانونية
(٤٤,٨٨١)	(٦٢,١٣٨)	(٣٥,٥٤٠)	(٧٤,٩٨٣)	(٢٥,١٠٧)	(عبء) رد مخصصات أخرى
(٦,٦٣٢)	(١٨,٧١٨)	٥,٨٢٠	٤١,٠٦٣	-	(عبء) رد مخصص التزامات مزايا التقاعد
٨,٩٧٦	٨,٩٧٦	(٠)	٣,٠٢٤	٢٠٨	أرباح (خسائر) رأسمالية
-	-	-	١٠٠,٤٠٩	(٧٥)	أرباح (خسائر) أصول آلت ملكيتها
١٣,٤١٨	١٩,١٠٩	١,٧٩٦	٢٣,٨٥٠	١١,٥٢٩	إيرادات متنوعة
(٦,١١٣)	(٨,٦٨٣)	(٢,٥٥٩)	(٨,٨٠٠)	١,١٦٦	مصروفات متنوعة
٢٢,٤٨١	٣٢,٢٣٤	(١٦,٤٧٤)	٢٠,٨٩٧	(٨٤,٨٨٥)	

١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	
٣٢١,٨٠٠	٣٩٤,٤٥٨	- نقدية
٦,٧٨٤,١٠٣	٩,٤٣٠,٧٠٢	- أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٢,١٤٩)	(٤,٢٦٥)	- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
٧,١٠٣,٧٥٤	٩,٨٢٠,٨٩٥	الإجمالي
١,٠٤٧,٤٤٣	٢,١٠٤,٤٠٦	- أرصده ذات عائد
٦,٠٥٦,٣١٠	٧,٧١٦,٤٨٨	- أرصده بدون عائد
٧,١٠٣,٧٥٤	٩,٨٢٠,٨٩٥	

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي الودیعة الدولاریة فی إطار نسبة الإحتیاطی الإلزامی لدى البنك السمرکزی (١٠%) ، والتي يتم تسويتها فی تاریخ الإستحقاق (٢٢ فبراير ٢٠٢٣)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	١٣- أرصدة لدى البنوك
١٥٦,١٠٣	٣٧٥,٢٦٥	- حسابات جاریة
٧,٧٦٧,٩٨٢	٩,٥٥٣,٢٤٤	- ودائع
-	(٣٥)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٧,٩٢٤,٠٨٥	٩,٩٢٨,٤٧٤	الإجمالي
٦,٨٠٠,٠٠٠	٤,٠٣١,٠٠٠	- البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتیاطی الإلزامی
٩٤,١٥٥	٣,٣٩٥,٢٧٠	- بنوك محلية
١,٠٢٩,٩٣٠	٢,٤٩٧,٤٢٣	- بنوك خارجية
-	(٣٥)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٧,٩٢٤,٠٨٥	٩,٩٢٣,٦٥٩	الإجمالي
١٥٦,١٠٣	٣٧٥,٢٦٥	- أرصدة بدون عائد
٧,٧٦٧,٩٨٢	٩,٥٥٣,٢١٠	- أرصدة ذات عائد متغير
٧,٩٢٤,٠٨٥	٩,٩٢٨,٤٧٤	الإجمالي
٧,٩٢٤,٠٨٥	٩,٩٢٨,٤٧٤	- أرصدة متداولة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٤- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أدوات دين:
٦٠٨,٣٨٥	٢١٩,٨٤٥	أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
(٥٠,١٢٩)	(٧,٨٠٤)	يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
-	١٠٠,٠٠٠	محافظة استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
		وثائق صناديق الاستثمار:
٣٨,٩٠٢	٦٨,٦٥٤	صندوق البنك المصري لتنمية الصادرات - ذات العائد التراكمي
٥٩٧,١٥٩	٣٨٠,٦٩٤	الإجمالي

* تم ادراج اذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى ضمن نماذج الأعمال ابتداءً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٥- قروض وتسهيلات للعملاء
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	قروض لأفراد:
٢٨٧,٦٨٩	٢٦٣,٢٧٣	- حسابات جارية مدينة
٣٨,٠٨٨	٦٥,٢٧٢	- بطاقات ائتمان
٢,٧٠٦,٨٩٢	٣,٧٨٠,٧٧١	- قروض شخصية
١٦٤,١٢٨	٤٢٥,٧٦٥	- قروض عقارية
		قروض لمؤسسات:
١٩,٣٢٩,٧٧٧	٢٤,٥٠٨,٢٢٠	- حسابات جارية مدينة
٨,٠٢٥,٧٠٤	٨,٩٠٩,١٧٦	- قروض مباشرة
٥,٨٠١,٢٦٢	٦,٧٤٠,٠١٧	- قروض مشتركة
(١٢٠,٩٤٠)	(١٣٤,٣٤٣)	- يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١,٣٢٨,٦٧٢)	(١,٧٠٥,٦٧٥)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٣٤,٩٠٣,٩٣٠	٤٢,٨٥٢,٤٧٧	الصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	قروض وتسهيلات للبنوك
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	- أوراق تجارية مضمومة
٧٢,٢٢٦	٢٦٨,٥٢٨	
٧٢,٢٢٦	٢٦٨,٥٢٨	الإجمالي
(٩٩)	(٢٠٧)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٧٢,١٢٧	٢٦٨,٣٢١	الصافي

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٣٢٨,٦٧٢	٧٢٨,٨٧٢	٣٦٤,٥٠٦	٢٣٥,٢٩٣
٣٥٠,٢٤٤	٢٩٩,٧٦٤	٤,٧٥٥	٤٥,٧٢٥
(١٥٢,٥٦٤)	(١٥٢,٥٦٤)	-	-
٤,٦٦٢	-	-	٤,٦٦٢
١٧٤,٦٦٢	١٣٢,٢٤٤	٢٩,٥٢١	١٢,٨٩٧
١,٧٠٥,٦٧٥	١,٠٠٨,٣١٧	٣٩٨,٧٨٢	٢٩٨,٥٧٦

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

المستخدم من المخصصات خلال السنة

متحصلات من ديون سبق اعدامها

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية السنة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقاً للأنواع

الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩٩	-	٩٩	-
٢٩	-	٢٩	-
٧٨	-	٧٨	-
٢٠٧	-	٢٠٧	-

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية السنة المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع

الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٠٤٤,٠٧٥	٦٢٠,٠٧١	١٨٣,٩٩٠	٢٤٠,٠١٣
٣١٩,٠٠٨	١٣٧,٤٥١	١٨١,٥٥٧	-
(١٧,٦٥٦)	(١٧,٦٥٦)	-	-
١٨,٨٣٦	-	-	١٨,٨٣٦
(٢٢,٦١٦)	-	-	(٢٢,٦١٦)
(١٢,٩٧٥)	(١٠,٩٩٤)	(١,٠٤١)	(٩٤٠)
١,٣٢٨,٦٧٢	٧٢٨,٨٧٢	٣٦٤,٥٠٧	٢٣٥,٢٩٣

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

المستخدم من المخصصات خلال السنة

متحصلات من ديون سبق اعدامها

رد عبء الإضمحلال

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية السنة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقاً للأنواع

الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٥٣٤	-	٥٣٤	-
(٤٢٠)	-	(٤٢٠)	-
(١٥)	-	(١٥)	-
٩٩	-	٩٩	-

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية السنة المالية

١٦- استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		١٦/أ استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:
		- أدوات دين - بالقيمة العادلة
		- مدرجة في السوق
١١,٢٣٨,١٤٣	١,٢٩٦,٤٤٦	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد
(١٩٣,٠٣١)	-	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(٩,٦٣٧)	(١٠,٦٨٦)	الصافي
١١,٠٣٥,٤٧٥	١,٢٨٥,٧٦٠	- أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
٦,٥١٨,٢٥١	١٤,٥٥٠,٧٣٣	- يخصم منه : عمليات بيع أذون خزينة مع التزام بإعادة الشراء
-	-	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
(١٦٢,٨٣٥)	(٥١٢,٦١٦)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
(١٣,٦٨١)	(٢١,١٢٧)	الصافي
٦,٣٤١,٧٣٥	١٤,٠١٦,٩٨٩	
		- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
٣٧,١٩١	٤٣,٠١٨	- غير مدرجة في السوق
٣١٢,٥٠٤	٤٩٠,٤٧٩	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (١)
١٧,٧٢٦,٩٠٤	١٥,٨٣٦,٢٤٦	

١٦/ب استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		أدوات دين :
		- مدرجة في السوق
٩١٦,٥٢١	١١,١٢٢,٥٨٧	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد
(٤,٤٣٩)	(٣,٤٠٦)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(١,٥٠٨)	(٣,٤٠٦)	الصافي
٩١٠,٥٧٤	١١,١١٩,١٨١	- أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
٧٦٩,٢٠٠	١,٠٣٦,٥٧٥	- يخصم منه : عمليات بيع أذون خزينة مع التزام بإعادة الشراء
-	-	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
(٢٧,٩٣٣)	(٥٢,٢٤٨)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
(١٤١)	(١٤١)	الصافي
٧٤١,٢٦٧	٩٨٤,١٨٥	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)
١,٦٥١,٨٤١	١٢,٠١٣,٣٦٦	إجمالي استثمارات مالية (٢+١)
١٩,٣٧٨,٧٤٥	٢٧,٩٣٩,٦١٢	- أرصدة متداولة
١٩,٠٦٦,٢٤١	٢٧,٤٤٩,١٣٤	- أرصدة غير متداولة
٣١٢,٥٠٤	٤٩٠,٤٧٩	
١٩,٣٧٨,٧٤٥	٢٧,٩٣٩,٦١٢	- أدوات دين ذات عائد ثابت
١٨,٧٧٢,٢٢١	٢٧,١٨٣,٣٥٣	- أدوات دين ذات عائد متغير
٢٥٦,٨٣٠	٢٢٢,٩٠٤	
١٩,٠٢٩,٠٥١	٢٧,٤٠٦,٢٥٧	

في عام ٢٠١٦ تم إعادة توييب أدوات دين سندات حكومية من بند استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر إلى بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، و قد بلغت قيمة السندات في تاريخ التوييب (والقائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) ٣٩٥,٣٠٨,٧٣٨,٤٤ ج.م.

في عام ٢٠٢٢ تم إعادة توييب أدوات دين سندات حكومية من بند استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر إلى بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، و قد بلغت قيمة السندات في تاريخ التوييب (والقائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) ٦,٧١٣,٣٧٦,٨٧٥,١٢ ج.م.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ للسندات الحكومية التي تم إعادة توييبها والتي تغيرت قيمتها العادلة

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	سندات حكومية
٧,٠١٠,٧٢٠	٧,٣٣١,٨٣٥	

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة توييب السندات الحكومية مبلغ ٣٢١,١١٥ ألف ج.م، وذلك من تاريخ إعادة التوييب

(القيمة بالآلاف الجنيه المصري)		
الاجمالي آلاف جنيه مصري	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة آلاف جنيه مصري	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل آلاف جنيه مصري
٥,٦٥٥,٥٠١	١,٠٨٧,٧٤٠	٤,٥٦٧,٧٦١
٨,١٧٣,١٦١	٣٧٤,٠٤٢	٧,٧٩٩,١١٩
(١,٢٤٩,١٤٠)	(٥٥٢,٢٠٧)	(٦٩٦,٩٣٣)
(١٩٤,٣٦٤)	(٤,٤٣٩)	(١٨٩,٩٢٥)
(٢٧,١٤٧)	٦٠	(٢٧,٢٠٨)
(٧٨,٥٧٠)	٤,١٩٨	(٨٢,٧٦٨)
١٦,٢١٦	٢,٦٨٨	١٣,٥٢٩
٨٨	(١,٥٠٨)	١,٥٩٦
١٢,٢٩٥,٧٤٥	٩١٠,٥٧٤	١١,٣٨٥,١٧٠
٨,٤٢١,٩١٠	٥٢٠,٢٦٢	٧,٩٠١,٦٤٩
(١,٤٧١,٢١٤)	٢١٩,٣٧٥	(١,٦٩٠,٥٨٩)
٥,٠٨٨	٠	٥,٠٨٨
-	٠	-
١٠٥,٤٢٤	١,٦٣١	١٠٣,٧٩٤
٢١,٧٩٤	٠	٢١,٧٩٤
١٩,٣٧٨,٧٤٧	١,٦٥١,٨٤١	١٧,٧٢٦,٩٠٦
١١,٥٤٥,٢٢١	١١,٣٢٥,٥٢٧	٢١٩,٦٩٤
(١١,٤٨٥,٠٤٢)	(١,١٥٨,٧٧٧)	(١٠,٣٢٦,٢٦٥)
٦٢,٥١٠	(١٣٠,٥٢١)	١٩٣,٠٣١
٥١٦,٣٥٩	١٦٠,٩٢١	٣٥٥,٤٣٨
(٢,٩٦٧)	١٠,٣٢٩	(١٣,٢٩٧)
٩,٥٦١	٣,٠٢٥	٦,٥٣٦
(٢,٩٤٨)	(١,٨٩٨)	(١,٠٤٩)
٢٠,٠٢١,٤٤١	١١,٨٦٠,٤٤٩	٨,١٦٠,٩٩٣
٨,٢٩٩,٨٥٦	٢٦٧,٣٧٥	٨,٠٣٢,٤٨١
-	-	-
(٣٧٤,٠٩٦)	(٢٤,٣١٦)	(٣٤٩,٧٨١)
(٧,٥٨٨)	(١٤١)	(٧,٤٤٧)
٢٧,٩٣٩,٦١٣	١٢,١٠٣,٣٦٧	١٥,٨٣٦,٢٤٦

الرصيد في ١ يوليو ٢٠٢٠

إضافات

إستبعادات (بيع / استرداد)

التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفرية

فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملة الأجنبية

أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة

استهلاك علاوة الخصم و الإصدار

(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة

الرصيد في آخر الفترة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى ن خلال الدخل الشامل
الأخر في ١ يوليو ٢٠٢٠

صافي التغير أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر

أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة

عمليات بيع أذون خزانه مع إلترام بإعادة الشراء

التغير في عوائد لم تستحق

(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة

الرصيد في أول السنة المالية ١ يناير ٢٠٢٢

إضافات

إستبعادات (بيع / استرداد)

التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفرية

فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملة الأجنبية

أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة

استهلاك علاوة الخصم و الإصدار

(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة

الرصيد في آخر السنة المالية

صافي التغير أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر

عمليات بيع أذون خزانه مع إلترام بإعادة الشراء

التغير في عوائد لم تستحق

(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة

الرصيد في آخر السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

وتتمثل أذون الخزانة من خلال الدخل الشامل الأخرى في:

١٦٥,٦٠٠	١,١٣٠,٠٠٠	-	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٤٥٤,٦٧٥	٢,٨٥٤,٩٢٥	-	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
١,٠١٢,٠٧٥	٢,٦٤٠,٠٠٠	-	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٤,٨٨٠,٨١٣	٧,٩٧٤,٦٤٣	-	أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم
٦,٥١٣,١٦٣	١٤,٥٩٩,٥٦٨		الإجمالي
(١٦٢,٨٣٥)	(٥١٢,٦١٦)	-	يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد
٦,٣٥٠,٣٢٨	١٤,٠٨٦,٩٥٢		الإجمالي
٥,٠٨٨	(٤٠,٦٢٧)	-	صافي التغير في القيمة العادلة
	(٨,٢٠٩)	-	أذون خزانة مبيعة مع الالتزام بإعادة الشراء
(١٣,٦٨١)	(٢١,١٢٧)	-	يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
٦,٣٤١,٧٣٥	١٤,٠٦٦,٩٨٩		الصافي

* تم ابراج أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ضمن نماذج الأعمال ابتداءً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٢,٥٠٠ الف جنيه مصري مرهون للبنك المركزي المصري مقابل التمويل العقاري ومبلغ ١١٣,٩٥٠ الف جنيه مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	أرباح (خسائر) استثمارات مالية
٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر)	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر)	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٤,٩٧١	٤,٩٧١	-	-	-	أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخرى
١,٩٣٥	٣,٤٥٥	١,٠٦٤	١٤,٦٣٧	٨,٢٨١	أرباح بيع أذون خزانة
٢٧٢	٢٧٢	٢٧٣	(٧٥٣)	١٧	أرباح بيع سندات حكومية
٧,١٧٨	٨,٦٩٨	١,٣٣٧	١٣,٨٨٤	٨,٣٩٩	الإجمالي

١٧- استثمارات مالية في شركات الشقيقة :

نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
%	الف جنيه مصري	%	الف جنيه مصري	
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	شركة فيلة للفنادق العامة
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	الإجمالي

* شركة فيلة للفنادق العامة هي إحدى الشركات الشقيقة لشركة كابيتال القابضة و لا يتم تجميعها نظراً لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٨ أصول غير ملموسة
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	القيمة الدفترية في اول السنة المالية
١٠١,٩١٩	١٦٨,٩٥٦	الإضافات
٦٧,٠٣٧	٣١,١٠٦	الاستبعادات
-	(٩)	صافي القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)
١٦٨,٩٥٦	٢٠٠,٠٥٣	مجمع الاستهلاك اول السنة المالية
٦٤,٢٤٩	١١٩,٣١١	استهلاك السنة المالية
٥٥,٠٦٢	٣٨,٢٦٤	مجمع استهلاك الاستبعادات
-	-	مجمع الاستهلاك في اخر السنة المالية (٢)
١١٩,٣١١	١٥٧,٥٧٥	صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في اخر السنة المالية (٢-١)
٤٩,٦٤٦	٤٢,٤٧٨	

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٩ أصول أخرى
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	عوائد مستحقة
٧٧٩,٧٠١	١,٠٩٠,٨٠٣	مصروفات مقدمة
٧٣,٢٩٦	١١٥,٩٨٩	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٨٠٩,٤٧٧	١,٠٢٥,٣٦٨	أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*
٣٥٨,٦٣٠	٤١,٤٦٤	تأمينات وعهد
١١,٣٤٥	١١,٣٦٨	أصول تحت التسوية
٣٧٠,٠٥٢	١,٠٢١,٥٣٢	حقوق مالية مشتراة
٣,٥٤٥,٨٥٢	٢,٣٧٣,٧٨٥	الإجمالي
٥,٩٤٨,٣٥٢	٥,٦٨٠,٣٠٩	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة للعوائد المستحقة
-	(٥,١٣٥)	الصافي
٥,٩٤٨,٣٥٢	٥,٦٧٥,١٧٤	

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك
٢٤٣,٧١٨	٤٩٠,٥٠٦	عوائد مستحقة عن استثمارات مالية
٣٨,٥٢٠	٨٧,٤٣٩	الإجمالي
٤٩٧,٤٦٣	٥١٢,٨٥٩	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة للعوائد المستحقة
٧٧٩,٧٠١	١,٠٩٠,٨٠٣	الصافي
-	(٥,١٣٥)	
٧٧٩,٧٠١	١,٠٨٥,٦٦٨	

المشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في بداية السنة
٨٣٥,١٨٧	٨٠٩,٤٧٧	الإضافات خلال السنة
١٦٩,٠١٩	٢٥٥,٤٥٢	الاستبعادات
(١٩٤,٧٢٩)	(٣٩,٥٦١)	الرصيد في نهاية السنة المالية
٨٠٩,٤٧٧	١,٠٢٥,٣٦٨	

* تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى".

٢٠- الأصول الثابتة

ألف جنيه مصري

الإجمالي	أخرى	اثاث	أجهزة و معدات	تجهيزات و تركيبات	وسائل نقل	نظم الية متكاملة	مبانى و انشاءات	اراضى	البيان
١,٦٢٥,٥٧٨	٤٥,٩٣٥	٥٢,٩٩٥	٧٩,٣٨٥	٤٢٥,٦٥٢	١٩,٨٤٠	٢١١,٢٩٢	٦٥٦,٦٦٧	١٣٣,٨١٢	التكلفة في أول السنة المالية (٣)
٢٣٧,٠٣٨	٢,٣٥٥	٤,١٨٩	٦,٤٩٩	٤٣,١٩٥	٤,٣٩٩	٢٣,٥٧٧	٣٣,٩١٣	١١٨,٩١١	الإضافات خلال السنة المالية
(٢٥,٩٨٠)	(٧٥)	(١,١٥٩)	(١,٤٦٣)	(٤,٨١٩)	(١٤٣)	(١٨,٣٢١)	-	-	الإستبعادات خلال السنة المالية
١,٨٣٦,٦٣٦	٤٨,٢١٥	٥٦,٠٢٥	٨٤,٤٢٠	٤٦٤,٠٢٨	٢٤,٠٩٦	٢١٦,٥٤٨	٦٩٠,٥٨٠	٢٥٢,٧٢٤	التكلفة في آخر السنة المالية (١)
٦٤٣,٤١٣	٣١,٢٧٣	٢٧,٦٥٢	٤٥,٢١٣	٢٦٩,٠٠٩	١٢,٠٤٦	١٥٤,٣٨٨	١٠٣,٨٣١	-	مجمع الإهلاك في أول السنة المالية (٤)
١٣٢,٥٧٣	٩٢٥	٤,٢٧٢	٥,٩٣٢	٦٥,٣٨٢	٢,٤٨٥	٣٦,٥٣٣	١٧,٠٤٤	-	إهلاك السنة المالية
(٢٥,٧٦٤)	(٧٠)	(١,١٤٣)	(١,٣٦٠)	(٤,٨١٩)	(١٤٤)	(١٨,٢٢٨)	(١)	-	مجمع إهلاك الإستبعادات
٧٥٠,٢٢١	٣٢,١٢٨	٣٠,٧٨٢	٤٩,٧٨٥	٣٢٩,٥٧٢	١٤,٣٨٧	١٧٢,٦٩٤	١٢٠,٨٧٤	-	مجمع الإهلاك في اخر السنة المالية (٢)
١,٠٨٦,٤١٥	١٦,٠٨٧	٢٥,٢٤٤	٣٤,٦٣٦	١٣٤,٤٥٦	٩,٧٠٩	٤٣,٨٥٤	٥٦٩,٧٠٦	٢٥٢,٧٢٤	صافى الأصول في آخر السنة المالية (٢-١)
٩٨٢,١٦٥	١٤,٦٦٢	٢٥,٣٤٣	٣٤,١٧٢	١٥٦,٦٤٢	٧,٧٩٤	٥٦,٩٠٣	٥٥٢,٨٣٦	١٣٣,٨١٢	صافى الاصول في اول السنة المالية(٣-٤)

* تم إعادة التبيويب بمبلغ ٢٣,٥٦ مليون جنيه من الأراضى إلى المباني من أرصدة التكلفة في اول السنة المالية

* تم إعادة تقدير العمر الإنتاجى لبند تجهيزات و تركيبات لتصبح ١٠ سنوات بدلاً من ٥ سنوات وذلك إعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢

* تتضمن الأصول الثابتة أصول لم تسجل بعد بأسم البنك بمبلغ ٩٤,٨٧٣ ألف جنيه مصري

٢١- المخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
-	-
-	-
٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧

القيمة الدفترية في اول السنة المالية
القيمة الدفترية في نهاية السنة المالية (١)
مجمع الاهلاك في اول السنة المالية
مجمع الاهلاك في نهاية السنة المالية (٢)
صافي الاستثمارات العقارية في نهاية السنة المالية (٢-١)

- قيمة الأرض المملوكة لشركة المصري للاستثمارات العقارية إحدى الشركات التابعة للبنك بشارع النهضة و التي تم تحويلها من الاستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للاستثمار العقاري الفقرة رقم ٥٧ ب
- قيمة الأرض المملوكة لشركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية إحدى الشركات التابعة للبنك بمحافظة الأسماعلية و التي تم تحويلها من الاستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للاستثمار العقاري الفقرة رقم ٥٧ ب

٢٢- أصول / التزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المؤجلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المؤجلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبة. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة:

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		البنك
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)
-	-	١,٣٤٧	١,٥٤٦	الأثر الضريبي للفروق بين الاهلاك المحاسبي والاهلاك الضريبي
٦,٤٨٠	٣,٢٩٢	-	-	فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل
٩٣	٢٣,٤٣٠	-	-	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل / (التزام)
٦,٥٧٤	٢٦,٧٢٢	١,٣٤٧	١,٥٤٦	صافي الضريبة التي ينشأ عنها (التزام) / اصل الشركات
٥,٢٢٧	٢٥,١٧٦	-	-	أصول / التزامات ضريبية مؤجلة
١,٤٦٩	١٢,٦٩١	١٠٣	١٥٢	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل / (التزام)
٦,٦٩٦	٣٧,٨٦٧	١٠٣	١٥٢	

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في بداية السنة
٤,٥٨٧	٦,٥٧٣	١,٨٠٧	١,٣٤٧	الإضافات
٤,١٠٣	٢٣,٣٣٧	-	١٩٩	الاستبعادات
(٢,١١٧)	(٣,١٨٨)	(٤٦٠)	-	الرصيد في نهاية الفترة
٦,٥٧٤	٢٦,٧٢٢	١,٣٤٧	١,٥٤٦	

٢٣- أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩,٥٩١	٢٧
٢,٥٣٤,١٠٥	٦,٨٣٤,٦٠٤
٢,٥٤٣,٦٩٧	٦,٨٣٤,٦٣١
٢,٤٨٦,٩٨٣	٥,٧٢١,١٧٨
٥٦,٧١٤	١,١١٣,٤٥٣
٢,٥٤٣,٦٩٧	٦,٨٣٤,٦٣١
٦١,٨٤٩	٢٧
٢,٤٨١,٨٤٨	٦,٨٣٤,٦٠٤
٢,٥٤٣,٦٩٧	٦,٨٣٤,٦٣١
٢,٥٤٣,٦٩٧	٦,٨٣٤,٦٣١
٢٢,٠٦٩	٤,١٧٢,٨١٨

حسابات جارية
ودائع
بنوك محلية
بنوك خارجية
أرصدة بدون عائد
أرصدة ذات عائد
أرصدة متداولة

٢٤- عمليات بيع أنون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء

عمليات بيع أنون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء

٢٥- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٨,٥٠٢,٢٦٢	٢٩,٦٢٣,٠٥٩	ودائع تحت الطلب
٢٤,٩١٨,٠١٢	٣٠,٣٣٦,٠٥٣	ودائع لأجل وبإخطار
٩,٧٩٥,٠١٤	١٠,٥٤٠,٤٦٢	حسابات التوفير وشهادات الادخار
١,٠٨٦,٨٥٩	٢,١٨١,٨٦٦	ودائع أخرى
٦٤,٣٠٢,١٤٨	٧٢,٦٨١,٤٣٩	الاجمالي
١٢,٧٩٩,٢٠٠	١٣,١٨٥,٠٣٤	ودائع افراد
٥١,٥٠٢,٩٤٨	٥٩,٤٩٦,٤٠٥	ودائع مؤسسات
٦٤,٣٠٢,١٤٨	٧٢,٦٨١,٤٣٩	الاجمالي
٧,٠٠٩,٤٩٣	١٢,٢١٠,١٩٨	بدون عائد
٥٦,٧٨٠,٥٥٩	٦٠,١٢٩,٨٥٤	ذات عائد ثابت
٥١٢,٠٩٦	٣٤١,٣٨٧	ذات عائد متغير
٦٤,٣٠٢,١٤٨	٧٢,٦٨١,٤٣٩	الاجمالي

٢٦- أدوات دين مصدرة :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و اكتتب بنك الاستثمار القومي في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره ٥% و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزاماتها

٢٧- قروض أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	سعر الفائدة	تاريخ الاستحقاق	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري			
٤٧١,٥٠١	٥٩,٢٢٧	%٤,٤٨	١٣ فبراير ٢٠٢٣	قرض برنامج تمويل التجارة العربية
٢٦,١١١	٨,٠٠٠	%٤,٠٠	٢١ مارس ٢٠٢٣	قرض برنامج التنمية الزراعية
١٤٧,٢٣٠	٩٢,٤٢٨	%٤,٤٩	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	قرض بنك الاستثمار الأوروبي
١٤,٧٦٥	١٠,٦٢٠	%١,٧٥	٩ فبراير ٢٠٢٦	اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلي المصري
٣٥٧,١٩٨	٤٩٩,٦٨٨	%٧,٢٧	١٥ يونيو ٢٠٢٦	قرض GREEN FOR GROWTH FUND
٣٣٥,٧٦٦	٤٤٨,٢٧٣	%٥,٨٢	٥ يناير ٢٠٢٦	قرض صندوق سند
١٥٩,٢٨٨	٨٧,١٥٧	%٣,٠٠	١ يوليو ٢٠٢٥	قرض مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%
٣,٢١٤	٢,٣٥٧	%١١,٠٠	١ أكتوبر ٢٠٢٦	قرض جهاز تنمية المشروعات
٦٢,٤٤٥	٤٠٩,٣٨٤	%٦,٧٣	١٨ مايو ٢٠٢٥	قرض شركة اية. بي فاكتر
-	٣٧١,١٥١			قرض البنك الاوربي لإعادة الأعمار والتنمية
١,٥٧٧,٥١٨	١,٩٨٨,٢٨٦			الاجمالي
٤٩٧,٦١٢	١٥٩,٦٥٦			أرصدة متداولة
١,٠٧٩,٩٠٦	١,٨٢٨,٦٣١			أرصدة غير متداولة
١,٥٧٧,٥١٨	١,٩٨٨,٢٨٦			الاجمالي

٢٨- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٩٤,٣٧٣	٥٧٦,٥٠٤	عوائد مستحقة
٢٢,١٢٦	٦١,٨١٤	إيرادات محصلة مقدماً
١٦١,١٣٧	٢١٠,٧٤١	مصرفات مستحقة
٤٧,٦٩٠	٨٠,٧٠٠	ضرائب وتأمينات مستحقة
٢٥٠	١٠٠	دائنو توزيعات
١,١١٥,٨٧٨	١,٣٩٥,٧٠١	خصوم تحت التسوية
١,٦٤١,٤٥٤	٢,٣٢٥,٥٥٩	الاجمالي

٢٩- مخصصات أخرى:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢								البيان
الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التويب بين المخصصات	ردعيب مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٧,١٩٣	٣٦,٤١٨	-	-	-	٦٧	(٣٣,٣٨٠)	٤٠,٢٩٨	مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)
٥,٨٢٥	٢,٠٥٣	٦٣٠	-	(٥,٧٤٢)	-	(٦١)	٢,٧٠٥	مخصص قضايا
٣١,٤٩٩	٢٣,١٤٦	٥,٠٨٤	-	(١٧,٠٠١)	٥,٠٢٦	-	٤٧,٧٥٤	مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى
٥١	٤٦٦	-	-	(٢٠)	-	-	٤٩٧	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية
٢,٩٧٢	-	-	-	(٢,١٨٩)	-	-	٧٨٣	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة
٧٧,١١٣	٣٨,٢٢٧	-	-	(٥,٤٧٩)	-	-	١٠٩,٨٦٢	مخصص ارتباطات -مرحلة أولى
٣,٨١٢	٢٥,٨٢٠	-	-	(٢٣,١٢٩)	-	-	٦,٥٠٣	مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية
٣٦,١٦٣	٥٣,٠٣٧	١٣,٩٦٤	-	(٦٤,٥٨٦)	٢,٠٥٥	-	٤٠,٦٣٣	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
١٩٤,٦٣٢	١٧٩,١٦٧	١٩,٦٧٨	-	(١١٨,١٤٧)	٧,١٤٨	(٣٣,٤٤١)	٢٤٩,٠٣٦	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢١								البيان
الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التويب بين المخصصات	ردعيب مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٠٤,٤٧٩	٥١,٥٢٨	-	-	(٢,٠٣٧)	١,٥٠٠	(١١٨,٢٧٧)	٣٧,١٩٣	مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)
٧,٨٧٣	١,٢٢٣	(٣٦)	-	(٣٦٥)	-	(٢,٩٧٠)	٥,٨٢٥	مخصص قضايا
١٨,٩٢٤	١٨,٦٠٣	(١٧٥)	-	(٥,٨٥٣)	-	-	٣١,٤٩٩	مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى
١٦٢	٣,٤٧٤	٦	-	(٣,٥٩١)	-	-	٥١	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية
٢,٥٩٤	٩٨٧	-	-	(٦٠٩)	-	-	٢,٩٧٢	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة
٨٣,٠٠٩	١٦,٥٥٥	-	-	(٢٢,٤٥١)	-	-	٧٧,١١٣	مخصص ارتباطات -مرحلة أولى
١,١٦٢	٦,٩١٥	-	-	(٤,٢٦٥)	-	-	٣,٨١٢	مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية
٣٥,٧٤٩	٥٥,٠٤٢	-	-	(٥٤,٦٢٨)	-	-	٣٦,١٦٣	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
٢٥٣,٩٥٣	١٥٤,٤٢٧	(٢٠٥)	-	(٩٣,٧٩٩)	١,٥٠٠	(١٢١,٢٤٧)	١٩٤,٦٣٢	الإجمالي

- بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة

- يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالي ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها

٣٠- التزامات مزايا التقاعد

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري ٤٤,٨٣١	ألف جنيه مصري -	التزامات مدرجة بالميزانية عن : المزايا العلاجية بعد التقاعد
ألف جنيه مصري ١٨,٧١٨	ألف جنيه مصري (٤١,٠٦٣)	المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل : المزايا العلاجية بعد التقاعد
ألف جنيه مصري ٣٣,٩٩١	ألف جنيه مصري ٤٤,٨٣١	تتمثل الحركة على الالتزامات خلال السنة فيما يلي:
١٠,٨٦١	-	تقدير الالتزامات في بداية العام
٧,٨٥٩	-	خسائر اكتوارية
(٧,٨٨٠)	(٣,٧٨٤)	تكلفة العائد
-	(٤١,٠٤٧)	مزايا مدفوعة
٤٤,٨٣١	-	مخصصات انقضى الغرض منها
٣٣,٩٩١	٤٤,٨٣١	تقدير الالتزامات في نهاية السنة
١٠,٨٦١	-	تسوية الميزانية العمومية
٧,٨٥٩	(٤١,٠٤٧)	التزامات الميزانية العمومية
(٧,٨٨٠)	(٣,٧٨٤)	خسائر اكتوارية
٤٤,٨٣١	-	حساب مزايا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح و الخسائر
		المزايا المدفوعة
		تقدير الالتزامات في نهاية السنة

قام البنك بإعادة تقييم نظام العلاج الطبي المقدم من البنك للسادة العاملين بعد التقاعد و ذلك من خلال انتداب خبير اكتوارى متخصص لتحديد مدى التزام البنك اكتواريا بتكوين مخصص التزامات تقاعد و قد اسفرت الدراسة على ان وثيقة التامين الخاصة بالعلاج الطبي هي عبارة عن نظام اشتراك محدد و بالتالى لا يوجد اي التزام اكتوارى على البنك تجاه نظام العلاج المطبق اعمالا بنصوص الفقرات من ٤٩ الى ٥٤ من معيار التزامات مزايا التقاعد

٣١- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال :

* بلغ رأس المال المرخص به ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ موزع على ٥٢٧,٣٦٠,٠٠٠ سهم عادي، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات

- تأسس البنك في عام ١٩٨٣ وبلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنيه
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧,٥ مليون جنيه تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١,٥ مليون جنيه تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنيه تم التأشير في صحيفة الأستثمار في سبتمبر ١٩٩٨
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه
- قرار مجلس إدارة رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٥ مارس ٢٠٠٧
- قرار مجلس إدارة رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ مايو ٢٠٠٨
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنيه تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنيه تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادي في ١٢ يونيو ٢٠١٧
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١,٠٠٠ مليون جنيه
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥,٦ مليون جنيه تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادي في ٦ يونيو ٢٠٢١
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه - نقدي تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٥ على توزيع مبلغ ٣٢٧ مليون جنيه أسهم مجانية - توزيع عيني

(ب) الاحتياطيات

- تتمثل الاحتياطيات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١٢٣,٢٥٩	٢٣١,٣٣٣
-	١,٩١٣
٤٣٦,١٤٨	٥٢٥,٩٩٣
٢٩,٢٣١	٣١,٣٤٧
١٦٥,٧١٦	١١٢,٤٠٧
(٩٣)	(٢٣,٤٣٠)
٢٨,٥٤٣	٣٢,٨٤٢
١٩٥,٤٣٢	١٩٥,٤٣٢
٩٧٨,٢٣٦	١,١٠٧,٨٣٧

- احتياطي المخاطر البنكية العام
 - احتياطي المخاطر البنكية- أصول ألت ملكيتها للبنك
 - احتياطي قانوني
 - احتياطي عام
 - احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مان خلال الدخل الشامل
 - الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية
 - احتياطي خاص
 - احتياطي رأسمالي
- الإجمالي**

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقي من اثر تطبيق معيار IFRS٩ حيث تم دمج أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام و احتياطي IFRS٩ والأحتياطي الخاص بالانتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الانتمان المتوقعة عند التطبيق الأولى للمعيار الدولي (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- أحتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الاحتياطي القانوني :

وفقاً للنظام الأساسي للبنك يقتطع مبلغ يوازي ١٠ % من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي ٥٠ % من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة - إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر

٥- احتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٣٢- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام مالي و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ، وسوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستتخذ لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذ سوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادر في هذا الشأن.

٣٣- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٢١,٨٠٠	٣٩٤,٤٥٨	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٧,٩٢٤,٠٨٥	٩,٩٢٨,٤٧٤	أرصدة لدى البنوك
١٦٥,٦٠٠	١,٣٤٢,٤٢٥	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
٨,٤١١,٤٨٥	١١,٦٦٥,٣٥٧	

٣٤- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية والأصول ثابتة و عقود التأجير التشغيلي و ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالي مبلغ ٨٧٩,٤٦٠ ألف جنيه مصري وذلك طبقاً لما يلي

المبلغ المسدد	قيمة المساهمة	استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل
٧٢٣,١٧٧	١,١٦٢,٤٨٨	استثمارات مالية في شركات تابعة
-	-	ارتباطات رأسمالية أصول ثابتة
٤١٠,١٢٥	-	
٨٤٩,٤٣٦	١,١٦٢,٤٨٨	الإجمالي

(ب) ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للألغاء وفقاً لما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٥٢	١,٠٧٢	لا تزيد عن سنة واحدة
-	-	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
٣١,٥٤٦	٢٨,٩٥٣	أكثر من خمس سنوات
٣٢,٠٩٨	٣٠,٠٢٤	الإجمالي

(ج) ارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٧,٣٤٢,٠١٤	٩,٦٧٤,٠٣١	خطابات ضمان
١,٨٨٦,١٠١	٢,٧٨٥,٢١٩	الاعتمادات المستندية (استيراد)
٦٠٨,١٣٥	١,٠٢٩,٠١٣	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
٥٩٧,٣٠٩	٥١٢,٤٠٠	اوراق مقبولة الدفع
(٧٢٨,٣٤٥)	(٣,٨٠٠,١١٩)	يخصم : غطاءات نقدية
٩,٧٠٥,٢١٤	١٠,٢٠٠,٥٤٣	الصافي
٢,٦٧١,١٨٤	٣,٠٦٠,٨٠٥	ارتباطات غير قابلة للألغاء عن تسهيلات ائتمانية
١٢,٣٧٦,٣٩٩	١٣,٢٦١,٣٤٩	الإجمالي

٣٥. الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

• ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧

تم انتهاء الفحص وتم عمل اللجان الداخلية وانتهاء النزاع امام مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١

تم الفحص وتم إحالة الملف الى لجان الطعن وتم الطعن على قرار اللجنة والملف حالياً منظر امام القضاء.

السنوات ٢٠١٢-٢٠١٦

تم الفحص وتم عمل اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩

تم الفحص بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

يقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات وفقاً لأحكام القانون.

• ضرائب الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/٠٦/٣٠

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

يقوم البنك بتوريد الضريبة بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

• ضرائب الأجور والمرتببات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

يقوم البنك بتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

• يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

- تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ - ٢٠١١ وجارى فحص السنوات من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢١ .
- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦ .
- تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١ .
- تم ربط وسداد الضرائب العقارية حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ طبقا لقرار لجنة الطعن.
- قامت الشركة بتقديم وسداد الإقرار الضريبي عن الفترة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢١ فى أبريل ٢٠٢٢ .
- بخصوص السنوات من ١٩٩٥/١٩٩٤ حتى ١٩٩٩/١٩٩٨ فقد صدر حكم فى الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ و صدر ربط من مصلحة الضرائب بناءً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

- الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:

- ضرائب شركات الأموال.

السنوات من ٢٠١٠ / ٢٠١٤

تم الفحص و الطعن على نتيجة الفحص و تحويل الملف الى اللجان الداخلية المتخصصة و تكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ كافة الإجراءات نحو رفع دعوة قضائية و بالفعل تم رفع الدعوي رقم ٣٥٧٥٦ .
تم الإنتهاء من التسوية النهائية و سداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية مع الأستمرار في رفع دعوي قضائية.

- ضرائب كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٠ / ٢٠١٧

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٨ / ٢٠٢٠

جاري الفحص

- ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٠ / ٢٠٢٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها و سداد الضريبة المستحقة علما بأن أخر سداد بتاريخ ٢٠٢٢/١٢ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.
لم يتم إخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

- الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

• ضريبة شركات الاموال.

السنوات ٢٠٠٣/١٩٩٩

تمت المحاسبة و الربط النهائي عن هذه السنوات و سداد الضريبة المستحقة بالكامل.

سنة ٢٠٠٤

تم الفحص و الطعن علي نموذج ١٩ و تم عمل لجنة داخلية بإعادة الفحص و أحيل الملف للجان الطعن المختصة و تم سداد اصل الضريبة.

السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٥

لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٥ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

السنوات ٢٠١٢/٢٠١٠

تم فحص الشركة تقديري و الطعن علي نموذج ١٩ و عمل لجنة داخلية و صدر قرار اللجنة بعدم وجود أي ضرائب مستحقة علي الشركة.

السنوات ٢٠١٤/٢٠١٣

تم الفحص و إحالة الملف الى اللجان الداخلية لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

سنة ٢٠١٥

ورد للشركة نموذج ١٩ ضرائب حيث بلغت الضريبة المقدرة علي الشركة بمبلغ ٨٨٩,٢ ألف جنيه و تم تقديم صحيفة الطعن في ٢٠٢١/٣/٢١ و لم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠٢١/٢٠١٦

قدمت الشركة الإقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠٢١/٢٠١٦ بانتظام و في المواعيد القانونية و وفقا لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

• ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٢٠١٩

تم فحص ضرائب كسب العمل و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

• ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- الموقف الضريبي لشركة المصري للاستثمارات العقارية:

• ضريبة شركات الاموال.

الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي في المواعيد القانونية.

- تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة و وجد ان الشركة تم تقدير ضريبة جزافية عليها عن الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٥٨٢ الف جم و الشركة سددت بالاقرار ٣٧٧ الف وكذا خضوع ٢٠١٦/٢٠١٥ للفحص الجزافي و قد تم طلب الفحص الفعلي و في انتظار قيام المأمور بالفحص.

- تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢١/٤/١١ عن فحص الشركة جزافي (تقديري) عن عام ٢٠١٥ ، و تم تقديم الطعن في المواعيد

القانونية

- تم فحص الشركة جزافى (تقديرى) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨,٧٣١,١٢١ جم
- قامت الشركة بتقديم الطعون الواجبة عن السنوات السابقة في المواعيد القانونية وفي انتظار تحديد موعد للفحص الفعلى من قبل
المأمورية.

- ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلى وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

- ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

السنوات حتى ٢٠١٨

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

تم ورود مطالبة للشركة عن فحص الشركة تقديرى (جزافى) وتم تقديم الطعن (فى المواعيد القانونية) وتم طلب الفحص الفعلى.

- ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان آخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
ورد الي الشركة نموذج ١٩ من مصلحة الضرائب بربط بمبلغ ٦٣ مليون وذلك عن أعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ و قامت الشركة بالطعن على

ذلك النموذج في المواعيد القانونية وجاري إعادة فحص الشركة عن تلك لسنوات

ورد للشركة نموذج ٣١ لتجهيز فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧

ورد للشركة نموذج ١٩ ربط ضريبي عن عام ٢٠١٥ و تم الطعن عليه في المواعيد القانونية المقررة.

- ضريبة كسب العمل.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة وجاري الفحص.

• ضريبة الدمغة.

بالإطلاع على ملف الشركة لدى مأمورية الضرائب تبين وجود نموذج فحص تقديري لضريبة الدمغة عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ وقد قامت الشركة بالطعن عليه

• ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيـل تحت حساب الضريبة في موعدها و سداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية النشاط حتى الآن.

الموقف الضريبي لشركة بينا المالية القابضة:

• ضريبة شركات الاموال.

- الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان اخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

- تم فحص الشركة جزافى (تقديرى) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨٥,٢١٧ جم، وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية

- تم طلب فحص عام ٢٠٢٠ وتم تقديم المستندات اللازمة للفحص وفي انتظار انتهاء الفحص ومعرفة النتائج.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠٢٠

تم الفحص و سداد فروق الفحص حتى ٣١/١٢/٢٠٢٠.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة

الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والإستثمارات المالية:

• ضريبة شركات الاموال.

الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً .

تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين انه تم فحص الشركة جزافى عن عام ٢٠١٣ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩ ولم يرد خطاب رسمى بذلك وتم تقديم جميع المستندات اللازمة للفحص و في انتظار النتيجة.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

وتم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢٠

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة

الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

• ضريبة شركات الاموال.

تتمتع الشركة بإعفاء ضريبي عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

تم الفحص و سداد الفروق بالكامل.

عن عام ٢٠٠٩

تم فحص دفاتر الشركة وأخطرت الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية.

٢٠١٠-٢٠١٨

تم تقديم المستندات و تم الفحص و في انتظار نتيجة الفحص

• **ضريبة كسب العمل.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

٢٠١٧-٢٠٢٠

تم الفحص الفعلي و تم الطعن علي نتيجة الفحص خلال المدة القانونية

• **ضريبة الدمغة.**

من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

• **الضريبة العقارية.**

تم سداد الضريبة العقارية عن الفترة من ٢٠١٣ وحتي ديسمبر ٢٠٢٢ وتم حصول الشركة علي مخالصة سداد.

الموقف الضريبي لشركة أي بي أي للتخصيم:

• **ضريبة شركات الاموال.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.

يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.

• **ضريبة كسب العمل.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.

يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.

• **ضريبة الدمغة.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لم يتم الفحص منذ بداية النشاط ويتم توريد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.

• **ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.**

يتم تقديم نماذج ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة وكذلك سداد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الأول - الخبير :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيমوت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة وقيمته الاسمية وفقاً لنشرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جم) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ١٠٦,٤٤١ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٤,٤% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٦١,٥٣ جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ١١١,٩ ألف جنيه عمولة الإدارة وحسن الأداء حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثاني - النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦,٦٠٠ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٧٧٤,٣١٦ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٩,٤٤٠ وثيقة وهي تمثل نسبة ٥,١% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٤٧٩,٠٣٧٧ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٢ مليون جنيه حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفيستمنس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٥١,٦٧٦ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٦,٧٦% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٢٦,٦٦٠٩ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٤٥ ألف جنيه حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٧. أرقام المقارنة:

- تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للفترة الحالية.
- في ظل تغيير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها للتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم عرض قائمة الدخل المستقلة والايضاحات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المستقلة وقائمة التدفقات النقدية المستقلة لفترة اثني عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقارنة بالفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ثمانية عشر شهراً) وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق.
- حتى تصحيح الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (اثني عشر شهراً) قابلة للمقارنة فقد تم إضافة قائمة ثالثة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (اثني عشر شهراً) بقائمة الدخل وذلك استناداً للفقرتين ٣٨ ج و٣٨ د بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"
- تم تعديل أرقام المقارنة نتيجة أدرج أدون الخزانة والأوراق الحكومية ضمن نماذج الأعمال حيث تم تعديل أرصدة الاحتياطيات بمبلغ ٥,٠٨٨ ألف جنية قيمة تقييم أدون الخزانة والأوراق الحكومية من خلال الدخل الشامل الآخر وأرصدة الأرباح المحتجزة بمبلغ ١,١٨٥ ألف جنية قيمة تقييم أدون الخزانة والأوراق الحكومية من خلال الأرباح والخسائر.
- تم تعديل أرقام المقارنة نتيجة أدرج بند عمليات بيع أدون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء كبند منفصل ضمن الألتزامات المالية بمبلغ ٢٢,٠٦٩ ألف جنية.

٣٨. أحداث هامة:

- يتابع البنك المصري لتنمية الصادرات تطورات أزمة روسيا وأوكرانيا ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري وإنعكاس تلك الأزمة على عملاء البنك بمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبناءً على ذلك فإن البنك مستمر في تطبيق إجراءات الحماية الداخلية من خلال مراقبة ومراجعة مستوى المخصصات وكذلك نسبة تغطية المحفظة لتخفيف حدة التأثير على محفظة القروض.
- قامت لجنة السياسات بالبنك المركزي لمواجهة الضغوط التضخمية و المحافظة على الاقتصاد الكلي برفع سعري الإقراض و الخصم بمقدار ٦٠٠ نقطة خلال عام ٢٠٢٢ ، و كان لهذا الارتفاع أثر إيجابي على هامش الفائدة و بدوره على صافي الدخل من العائد.
- قام البنك المركزي باتباع سياسات تخدم مرونة اسعار صرف العملات الأجنبية و بالشكل الذي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية علما بان الارتفاعات بأسعار الصرف كان لها أثر على بنود الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية وكذلك قائمة الدخل و الخاص بتقييم مراكز العملة كما هو موضح بإيضاحي ٨،١٠ و البنك مستمر في مراقبة و متابعة الموقف.
- بالرغم من انحسار جائحة فيروس كورونا ("COVID-19") فإن البنك مستمر في مراقبة الموقف وذلك من خلال خطة استمرارية الأعمال و ممارسات إدارة المخاطر الأخرى
- والبنك مستمر في التعامل مع متغيرات السوق من خلال تطبيق سياسات مرنة ، أخذاً في الاعتبار بأن الوضع الاقتصادي يعتبر امراً تقديرياً و غير مؤكد و ستستمر الإدارة في تقييم الوضع الحالي و تأثيراته بانتظام.